جامعة طنطا
كلية الحقوق

جريمة غسل الأموال بتن الجهود الدولية والملاحقة القضائية

إعداد

دكتور / عمرو عزت الحو
دكتوراه فى القانون الدولى العام

المخلص:

أحدث التطور الذي شهده العالم منذ النصف الأخير من القرن العشرين في مجال الاتصالات، متغيرات عديدة، اجتماعية واقتصادية وسياسية، وتداخلت اقتصاديات الدول ببعضها البعض؛ بعد أن ارتبطت أسواقها بالأسواق العالمية، بالحد الذي أمكن معه القول أن التطور الذي حدث في الثورة المعرفية، والاتصالات ادي في الأخير الي تحقيق غايتين: أحدهما إيجابي، والآخر سلبي، يتمثل الجانب الإيجابي في التقدم، الذي ساهم في التنمية البشرية، فضلاً عن تسهيل التعاملات المالية، وعلى سبيل المثال أصبح الأشخاص في غير حاجة لحمل حقايب تحتوي علي ثمة مبالغ ماليه، بل يكفيهم القيام بتحويل أموالهم إلى دول أخرى بواسطة الوسائل الإلكترونية، أما الجانب السلبي، فإنه يتمثل في ازدياد عدد الجرائم المالية، ومنها الجريمة محل البحث، وهي جريمة غسل الأموال، ومن الأسباب التي أدت إلى زيادة نسبة ارتكاب هذه الجريمة:

1-سهولة انتقال رؤوس الأموال غير المشروعة بين الدول؛

2-وجود بعض الدول لم توقع على الاتفاقيات الدولية، وتعتبر ملاذ آمن لمرتكبي جريمة غسل الأموال. ونظراً لكون جريمة غسل الأموال من الجرائم الخطيرة التي تعد ضمن الجرائم المنظمة عابره الحدود لوطنية؛ ولكونها من الظواهر الاجراميه الخطيرة التي تؤثر بشكل كبير على اقتصاد، ومجتمعات العديد من دول العالم، فقد أولى المشرع المصري، والذي كان سابقاً في سن القوانين التي تعني بمكافحة جرائم غسل الأموال؛ حيث صدر عنه القانون رقم (80) لسنة 2002 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال والمعدل بالقانون رقم (78) لسنة 2003.

الكلمات المفتاحية:

غسل الأموال، القانون الدولي، الإتفاقيات الدولية، التشريع المصري، الوسائل الإلكترونية.

Abstract:

The most recent development that the world has witnessed since the last half of the twentieth century in the field of communications, many variables, including social, economic and political variables, and the economies of countries overlapped with each other; Because countries have become linked to global markets, so it was said that the development that took place in the knowledge revolution, and communications have two aspects:

One is positive, the second is negative, and the positive side is progress, which has contributed to human development, as well as facilitating financial transactions. The negative, it is represented in the increase in the number of financial crimes, including the crime in question, which is the crime of money laundering, and the reasons that led to the increase in the percentage of committing this crime are:

- 1-Easy transfer of illicit capital between countries;
- 2- The presence of countries that have not signed the international conventions, which are considered a safe haven for the perpetrators of the money laundering crime.

Considering that the crime of money laundering is a serious crime that is considered a transnational organized crime; Since it is one of the dangerous phenomena that greatly affects the economy and societies of many countries of the world, the Egyptian legislator, who was a forerunner in enacting laws dealing with combating money laundering crimes, took precedence; Where he issued Law No. (80) of 2002 promulgating the Anti-Money Laundering Law, as amended by Law No. (78) of 2003.

Keywords: money laundering, international law, international conventions, Egyptian legislation, electronic means.

المقدمة:

تعتبر جريمة غسل الأموال أو (تبييض الأموال) أو (الجريمة البيضاء) من الجرائم التي تداولتها المحافل المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بالجرائم الاقتصادية والأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي، باعتبار أن عملية غسل الأموال ترتبط إلى حد كبير بأنشطة غير مشروعة، عادة ما تكون هاربة خارج حدود سريان القوانين المناهضة للفساد المالي، ثم تحاول العودة مرة أخرى بصفة شرعية معترف بها من جانب ذات القوانين المناهضة، التي كانت تجرمها داخل الحدود الإقليمية التي تسري عليها هذه القوانين.

وتعاني معظم الدول من ظاهرة الجريمة الاقتصادية المنظمة بصفة عامة وجريمة غسل الأموال بصورة خاصة، وهي جريمة تتأصل داخل الكيان الإداري للدول، وعاصرتها معظم الحكومات، ولا تكاد تتجو منها دولة من الدول سواء كانت متخلفة أو متقدمة.

وبالرغم من قدم جريمة غسل الأموال، إلا أنها اكتسبت طابعاً مرواغاً، وخصائص غامضة، ساعد على ذلك أن هذا النوع من الجرائم يمارسه بعض من أصحاب السلطة والنفوذ من الطبقات العليا في المجتمع، ومع تطور عمليات غسل الأموال، نشأت فئة من المجرمين تخصصوا في عمليات غسل الأموال واحترفوها، ويطلق على هذه العملية تبييض الأموال.

أولاً- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في لجوء مرتكبيها الي العديد من الوسائل، التي تؤدي الى اخفاء مصدر أمواله غير المشروعة؛ إلا أن "جريمة غسل الأموال" (كمصطلح) لم تكن موجودة إلا بوقت حديث نسبياً، ولاسيما في السنوات الأخيرة؛ حيث أولتها أغلب الدول اهتمامها، ذلك أن الأموال التي تتحصل من الجرائم لم تقف عند هذا الحد، وإنما أصبحت تمثل مصدراً لتمويل العديد من الجرائم المستقبلية الأخرى، ومنها ما يحتاج إلى تمويل كبير، ومن أهم هذه الجرائم، الإرهاب الذي أصبح يهدد أغلب المجتمعات، وقد أولت الدول والمنظمات الدولية اهتماماً بمكافحة هذه الجريمة، ويتلخص هذا الاهتمام من خلال عقد العديد من المؤتمرات وإبرام العديد من الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى مكافحة جريمة غسل الأموال، ومرور الأموال بين الدول؛ ولم تقف أغلب الدول عند هذا الحد وإنما قامت بسنّ القوانين التي تحد من غسل الأموال، وتجرم من يقترف الجريمة، وتضع الآليات المناسبة التي تكفل الحد من هذه الجريمة.

ثانياً- هدف الدراسة :

تتمثل اهدف الدراسة في:

- 1- الوقوف على ماهية جريمة غسل الأموال في التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية .
- 2- الوقوف على أركان جريمة غسل الأموال في التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية .
- 3- تسليط الضوء على إشكالية جريمة غسل الأموال والتي تعد من المشاكل الخطيرة التي تعاني منها المجتمعات العربية والدولية، والتي أصبحت تشكل تهديداً خطيراً على الانسانية .
- 4- الوقوف على المخاطر الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية التي تتسبب بها جريمة غسل الأموال.

ثالثاً-منهجية دراسته:

اعتمدت تلك الدراسة علي :-

أ-**المنهج التحليلي**، وذلك من خلال استعراض النصوص القانونية التي وردت في قوانين غسل الأموال المقارنة في الدراسة، والمساهمة بقدر الامكان في التعرف على ظاهرة الدراسة، ووضعها في إطارها الصحيح، وإمطاة اللثام عن جميع الظروف المحيطة بها، ويعد ذلك بداية الوصول إلى النتائج الدراسية التي تتعلق بالدراسة، وبلورة الحلول التي تتمثل في التوصيات والمقترحات التي يسوقها الباحث، لإنهاء الجدل الذي يتضمنه متن الدراسة.

ب-**المنهج المقارن**، وذلك بإلقاء الضوء على ما ورد في بعض التشريعات العربية، وما ورد في

الاتفاقيات الدولية،

خامساً-مشكلة الدراسة

تثير دراسته العديد من الإشكاليات؛ ابرزها التساؤل عن مدى توفّق القانون المصري في مكافحة جريمة غسل الأموال؟ سواء على مستوى التجريم أو على مستوى التبعات، وهل أن موقف المشرع المصري - فيما يتعلق بمفهوم جريمة غسل الاموال وما أخذ به في تجريم هذه الجريمة- قد جاء متماشياً مع ما وقعت عليه الدولة من اتفاقيات دولية، وما هو الموقف الذي تبناه هذا المشرع بشأن الجريمة الأصلية حيث مصدر الأموال غير المشروعة، وما هي الاجراءات الحالية المتبعة من قبل الجهات المختصة في مكافحة جريمة غسل الأموال، وهل ساهمت بالفعل في الوقاية من هذه الجريمة وكشفها.

وربما أمكن رد مجمل هذه الإشكاليات إلى إشكالية رئيسية تتمثل في مدى نجاعة ما اعتمده المشرع

المصري من المواقف في مكافحة هذه الجريمة اعتباراً لإكراهات الوضع ولا سيما حقوق الإنسان وضمانات

المتهمين.

سادساً- خطه الدراسة

المبحث الأول: مفهوم جريمة غسل الأموال

المطلب الأول: تعريف جريمة غسل الأموال.

المطلب الثاني: صور جريمة غسل الأموال وخصائصها.

المطلب الثالث: خصائص جريمة غسل الأموال.

المبحث الثاني: الجهود الدولية والإقليمية لمجابهة جريمة غسل الأموال

المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية والإقليمية لمكافحة جريمة غسل الأموال

المطلب الثاني: توسيع معايير الاختصاص القضائي

المطلب الثالث: التعاون الدولي والاعتراف بحجية الأحكام الجنائية للدول الأخرى

الخاتمة: النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

مفهوم جريمة غسل الأموال

شهد العالم تقدماً كبيراً في السنوات الأخيرة من القرن العشرين فاق ما انطوت عليه القرون السابقة؛ حيث بدأت مرحلة جديدة من النظام الدولي، وهي العولمة، التي ترتب عليها زيادة حركة النشاط الاقتصادي والانفتاح المالي والاتجاه إلى تحرير التجارة الداخلية والخارجية، والتطور التقني والصناعي وغيره من العوامل التي خلقت بيئة ملائمة لظهور أنواع متعددة من الجرائم المستحدثة من أهمها جريمة غسل الأموال، والتي تعد من أخطر الجرائم التي تهدد الأمن العالمي فضلاً عن انعكاساتها الاقتصادية المدمرة، لذا أصبحت محور دراسة ونقاش المحافل المحلية والإقليمية والدولية المهمة بالجرائم الاقتصادية والأمن الاجتماعي وتم

الإقرار بضرورة مكافحة هذه الظاهرة كسبيل لدعم المعركة ضد الجريمة المنظمة؛ فما هي جريمة غسل الأموال؟ وما هو المال الذي يرد عليها؟ يقع وسيتم تقسيم هذا المبحث الي ثلاث مطالب

المطلب الاول: تعريف جريمة غسل الأموال،

المطلب الثاني : صور جريمة غسل الأموال،

المطلب الثالث : اخصائص جريمة غسل الأموال.

المطلب الأول

تعريف جريمة غسل الأموال

عانت كافة الدول اولا زالت تعاني من تنامي تلك الجريمة التي تتخر كيان الدول وتزيل وجودها وتهدم مؤسساتها، لما تنطوي عليه من أساليب ووسائل مبتكرة وطرقاً عنيفة تجبر الضعفاء على السمع والطاعة وتنفيذ ما يريدون وما يكرهون، ومن خلال خطورة ونفوذ هذه الجريمة التي ينصب هدفها الأساسي على نهب الأموال وسرقة الثروات وهدم القيم وتحطيم القوانين فقد اتجه المجتمع الدولي الي محاربة هذه الجريمة، ومعاقبة كل من يساهم في ارتكابها،
اولا /تعريف جريمة غسل الأموال لغةً واصطلاحاً
- التعريف اللغوي

غسل، فعل ماضي (بفتح الغين واللام)، أصلٌ صحيح يدل على تطهير الشيء وتنقيته، و غسل ي غسله، إذا أسال عليه الماء فأزال دَرَنَهُ، وإل غسل (بالضم، والسكون)، الاسم، وقيل: الغسل: مصدر غسلتُ⁽¹⁾.

والغسول: الماء الذي ي غسل به، والمغتسل: الموضع الذي يغتسل فيه، وغسالة الثوب: ما خرج منه بال غسل⁽²⁾، وقال السمين الحلبي: "والغسل، مصدرًا، غسل ي غسله؛ إذ أسال عليه الماء فأزال درنه"⁽³⁾، ووردت كلمة (غسل) وردت في القرآن الكريم مرات عديدة ومثال ذلك قوله تعالى في الوضوء، (يَا

(1) أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، 1399هـ - 1979م، ص424.

(2) ابن منظور، لسان العرب "مادة غسل"، ج11، دار صادر، بيروت، 1414هـ، ص494.

(3) أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، دار الكتب العلمية،

1417هـ-1997م، ص234.

أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ (4)،

والأموال، مفردها مال، يمول، مولا ومؤولا، كثر ماله فهو مال، وهي ماله وفلانا أعطاه المال، موله، اتخذته قنية، والمال، كل ما يملكه الفرد أو تملكها الجماعة من متاع أو عروض تجارة، نقود أو حيوان والجمع أموال، وقد أطلق في الجاهلية على الإبل، ويقال رجل مال، ذو مال (5).

ومصطلح مال ورد في القرآن الكريم في الكثير من الآيات مفردة وجمعا ومضافة، فمن ذلك قوله تعالى: (وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى) (6)، وقوله (وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ) (7).
تعريف غسل الأموال اصطلاحاً:

غسل الأموال اصطلاحاً، هو قطع الصلة بين الأموال المتحصلة من أنشطة وبين مصدرها غير المشروع من أجل إضفاء صفة الشرعية على تلك الأموال (8).

وقد عُرِّفت عملية غسل الأموال على أنها: "تحويل أو نقل الأموال التي يتم الحصول عليها بطرق غير مشروعة أو المتهربة من الالتزامات القانونية إلى أشكال أخرى من أشكال الاحتفاظ بالثروة للتغطية على مصادرها والتجهيل بها" (9).

كما تعرف عملية غسل الأموال: "أنها كل عملية من شأنها إخفاء المصدر غير المشروع الذي اكتسبت منه الأموال" (10).

(4) سورة المائدة الآية (6).

(5) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج2، مكتبة الشروق، القاهرة، 2004م، ص892.

(6) سورة البقرة الآية (177).

(7) سورة المعارج الآية (24، 25).

(8) أنظر: د. إبراهيم حامد الطنطاوي، المواجهة التشريعية لغسيل الأموال في مصر (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003م، ص7.

(9) أنظر: د. سيد أحمد عبد الخالق، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997م، ص3.

(10) أنظر: د. محمد فتحي عيد، الإجرام المعاصر، منشورات أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1999م، ص280.

وعرف البعض جريمة غسل الأموال بأنها: كل تمويه لمصدر الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة، أو هو العملية التي يلجأ إليها القائمون على الإتجار غير المشروع، لإخفاء وجود دخل أو إخفاء مصدره غير المشروع أو لاستخدام الدخل في وجه غير مشروع فضلا عن تمويه ذلك الدخل يبدو وكأنه دخل مشروع⁽¹¹⁾.

ويعرف غسل الأموال بأنه: سلسلة من التصرفات والإجراءات التي يقوم بها صاحب الدخل غير المشروع أو الناتج عن الجريمة بحيث تبدو الأموال أو الدخل كما لو كان مشروعاً تماماً مع صعوبة إثبات عدم مشروعيته⁽¹²⁾.

كما يعرف غسل الأموال بأنه: مجموع العمليات المتداخلة لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال وإظهارها في صورة أموال متحصلة من مصدر مشروع، أو إخفاء وتمويه الطبيعة الحقيقية للأموال المكتسبة من الأنشطة المحظورة أو مصدرها أو ملكيتها في محاولة لتغيير صورة الأموال غير المشروعة، لتكون أموالاً تبدو في صورة مشروع، وإنها العمليات التي يتم بمقتضاها إيجاد أي سبيل لإخفاء مصدر الأموال المحصلة من أعمال غير مشروعة ويجرمها القانون، ومحاولة اضعاف طابع المشروعية على تلك الأموال واستخدامها فيما يطلق عليه الاقتصاد الرسمي أو الظاهر بل يمكن استخدامها في تمويل تجاري غير مشروع⁽¹³⁾.

ثانياً/تعريف غسل الأموال في التشريعات والاتفاقيات الدولية

1-تعريف غسل الأموال في التشريع المصري

اصدر المشرع المصري القانون رقم (80) لسنة 2002 والخاص بمكافحة غسل الأموال والمعدل بالقانون رقم (78) لسنة 2003 غسل الأموال في الفقرة (ب) من المادة (1) بقولها: " في تطبيق أحكام هذا

(11) أنظر: د. مصطفى طاهر، المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002م، ص5.

(12) أنظر: د. مفيد نايف الدليمي، غسيل الأموال في القانون الجنائي "دراسة مقارنة"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005م، ص30.

(13) أنظر: د. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، دار الجامعية، الإسكندرية، 2001م، ص233.

القانون تكون لكل من الكلمات والعبارات الآتية المعنى المبين قرين كل منها: "أ....، ب- غسل الأموال: كل فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة (2) من هذا القانون، ج-...." (14).

وعرّفت اللائحة التنفيذية لنفس القانون المصري أعلاه في الفقرة الرابعة من المادة (1) منها غسل الأموال على أنه: "كل فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة (2) من هذه اللائحة" (15). كما عرّفته المادة (324) من قانون العقوبات الفرنسي رقم (392) لسنة 1996 جريمة غسل الأموال بأنها: "تسهيل التبرير الكاذب بأية طريقة كانت لمصدر أموال أو دخول فاعل جنائية أو جنحة تحصل منها على فائدة مباشرة أو غير مباشرة" (16).

2-تعريف جريمة غسل الأموال في الاتفاقيات الدولية:

عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 (المتعارف عليها باتفاقية فيينا) في المادة الثالثة جريمة غسل الأموال بأنها: "1- تحويل الأموال أو نقلها مع العلم بأنها مستمدة من أية جريمة من جرائم (الاتجار بالمخدرات)، أو من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم، بهدف إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو قصد مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب مثل هذه الجريمة أو الجرائم على الإفلات من العواقب القانونية لأفعاله. 2- إخفاء

(14) صدر برئاسة الجمهورية في 10/ ربيع الأول/ 1423هـ، والموافق 22/ مايو/ 2002م، والمعدّل بتاريخ 8/ ربيع الآخر/ 1424هـ، والموافق 8/ يونيو/ 2003م.

(15) يذكر أن المادة (2) من هذه اللائحة قد ذكرت هذه الأفعال بقولها: "يعد مرتكباً لجريمة غسل الأموال كل من علم أن الأموال متحصلة من جريمة أصلية وقام عمداً بأي مما يلي: 1- تحويل متحصالت أو نقلها، وذلك بقصد إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحبه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل إلى مرتكب الجريمة الأصلية. 2- اكتساب المتحصالت أو حيازتها أو استخدامها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو استثمارها أو التلاعب في قيمتها أو إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية لها أو لمصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها.

(16) أنظر: د. نادر عبد العزيز شافي، تبييض الأموال، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001م، ص 20 وما بعدها.

أو تمويله حقيقة الأموال، أو مصدرها، أو مكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها، أو ملكيتها، مع العلم بأنها مستمدة من جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة، أو مستمدة من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم⁽¹⁷⁾.

بينما وردت جريمة غسل الأموال في اتفاقية المجلس الأوروبي بشأن غسل وإجراءات ضبط ومصادرة متحصلات الجريمة لسنة 1990 (ستراسبورج) في الفقرة (أ) من مادتها السادسة بقولها: "1- تحويل أو نقل الأموال مع العلم بأنها متحصلة من جريمة بقصد إخفاء أو تمويل مصدرها غير المشروع، أو مساعدة أي متهم بارتكاب هذه الجريمة (أي الجريمة الأصلية التي تحصلت منها الأموال محل الغسل) على الإفلات من المسؤولية الجنائية عنها. 2- إخفاء حقيقة الأموال المتحصلة من الجريمة أو تمويلها"⁽¹⁸⁾.

وقد توسّعت اتفاقية المجلس الأوروبي لسنة 1990 في نصوص تجريم غسل الأموال بحيث تطبق على الأرباح المتحصلة من أية جريمة، وذلك على عكس اتفاقية فيينا لعام 1988، التي قصرت تجريم غسل الأموال على مجال جرائم الاتجار غير المشروع في المخدرات.

أما بالنسبة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية لسنة 2000 (اتفاقية باليرمو)، فقد وردت جريمة غسل الأموال في مادتها السادسة بأنه: "1- تحويل أو نقل أموال، مع العلم بأنها متحصلة من جريمة بغرض إخفاء أو تمويل مصدرها غير المشروع أو مساعدة أي شخص منهم بارتكاب الجريمة الأصلية على الإفلات من الآثار القانونية لأفعاله. 2- إخفاء أو تمويل الطبيعة الحقيقية للأموال، أو مصدرها، أو مكانها، أو حركتها، أو ملكيتها، أو الحقوق المتعلقة بها، ما دام الفاعل يعلم بأن هذه الأموال متحصلة من جريمة"⁽¹⁹⁾.

(17) اعتمدت هذه الاتفاقية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في فيينا بتاريخ في 19/ كانون الأول-ديسمبر/ 1988.

(18) تم التوقيع على هذه الاتفاقية في 8/ نوفمبر/ 1990 من قبل الدول الأعضاء في المجلس الأوروبي أي دول الإتحاد الأوروبي إضافة إلى دول أخرى، ودعت الاتفاقية إلى عدم الإحتجاج بمبدأ السرية المصرفية عندما تتعلق بالحسابات المصرفية المشبوهة. أنظر: د. مخلص إبراهيم المبارك، غسل الأموال (التجريم والمكافحة)، ط2، دار عكرمة، دمشق، 2004م، ص87.

(19) اعتمدت هذه الاتفاقية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15/ تشرين الثاني-نوفمبر/ 2000.

ومما تقدم يمكن القول ان جريمه غسل الأموال بأنها: "مجموعة العمليات المالية المتداخلة التي تتم داخل الدولة أو خارجها لإخفاء حقيقة الأموال أو طمس مصدرها غير المشروع وإظهارها في صورة أموال محصلة من مصدر مشروع".

المطلب الثاني صور جريمة غسل الأموال

حدّدت التّشريعات العربية بما فيها - التشريع المصري- عدة صور وخصائص نصت عليها في قوانينها المختلفه تهدف إلى توضيح جريمة غسل الأموال، فلو توفرت هذه الصور والخصائص لجريمة غسل الأموال جعلت للمجرمين وضعاً مثالياً، يتمثل لهم بإتاحة أفضل الفرص للجمع بين عنصري الكسب والأمن؛ لأن الغاية من غسل الأموال هي إضفاء صفة المشروعية على الأموال غير المشروعة التي تتحصل عليها عصابات الجريمة المنظمة، كإفرازات لمجموعة من النشاطات غير المشروعة كتجارة المخدرات مثلاً، وأوردت التشريعات في هذا الصدد عدد من الصور لجريمة غسل الأموال يمكن تناولها على النحو التالي:

أولاً - تحويل الأموال أو نقلها أو استبدالها من شخص يعلم أو كان عليه أن يعلم أنها متحصلة من جريمة متى كان الغرض هو تمويه إخفاء المصدر غير المشروع لهذه الأموال:

نص القانون المصري رقم (80) لسنة 2002 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال والمعدل بالقانون رقم (78) لسنة 2003 في الفقرة (1) من المادة (2) سابقة الذكر على أنه: "تحويل متحصلات أو نقلها، وذلك بقصد إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحبه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل إلى مرتكب الجريمة الأصلية"⁽²⁰⁾.

ويلاحظ من خلال هذه النصوص أن محل السلوك المجرم في هذه الجريمة، هو المتحصلات الإجرامية وعائداتها، أي الأموال غير المشروعة المتأتية بطريق مباشر أو غير مباشر من إحدى الجنايات أو الجنح، فقد جعلت هذه النصوص من المحل الذي ترد عليه الجريمة، قاصداً بذلك كل ماله قيمة معنوية أو اقتصادية، ويتسع مدلول ذلك المحل بذلك ليشمل الأسرار والمراسلات والمعلومات وغيرها؛ كما يشمل مدلول

⁽²⁰⁾ عدلت هذه الفقرة من المادة (2) من القانون المذكور في القانون رقم (36) لسنة 2014م.

الشيء أيضا كل ما تم شراؤه بالمال المتحصل من الجريمة، وذلك استناداً إلى فكرة الحلول العيني التي تعني تتبع المال المتحصل من جريمة إلى أية صورة يؤول إليها⁽²¹⁾.
ثانياً - القيام بإخفاء حقيقة الأموال المتحصلة من الجريمة ومصدرها وطريقة انتقالها والتصرف فيها:

نصت الفقرة (2) من المادة (2) من القانون المصري رقم (80) لسنة 2002 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال المعدل على أنه: "اكتساب المتحصلات أو حيازتها أو استخدامها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو استثمارها أو التلاعب في قيمتها أو إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية لها أو لمصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها"⁽²²⁾.
فالإخفاء هو كل تصرف من شأنه منع كشف حقيقة المصدر غير المشروع وبأي شكل كان، وبأية وسيلة سواء كان هذا الإخفاء مستوراً أو علنياً⁽²³⁾.

وهذه المتحصلات⁽²⁴⁾، التي نكرها النص سالف الذكر من القانون المصري في هذه الجريمة هي اصطناع مصدر مشروع وحقيقي للأموال غير المشروعة، وإدخالها في صلب الأرباح الناتجة عن إحدى الأعمال القانونية ومن أمثلة التمويه ما يعهد إليه غاسلو الأموال وبالذات في العمليات الدولية المنظمة من إنشاء شركات أجنبية يطلق عليها بعض الأحيان الشركات الصورية، أو شركات الواجهة، وهذه الشركات لا تنهض بالأغراض المنصوص عليها في عقود تأسيسها، بل تقوم بالوساطة في عمليات تبييض الأموال وعادة ما يصعب تعقب النشاط غير المشروع لهذه الشركات خاصة إذا كانت تقوم في ذات الوقت بجانب من

(21) انظر: د. جلال وفاء محمدين، مكافحة غسل الأموال طبقاً للقانون الكويتي رقم (35) لسنة 2002 مقارنة بكل من القانون المصري واللبناني والإماراتي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2004م، ص44.

(22) عدلت هذه الفقرة من المادة (2) من القانون المذكور في القانون رقم (36) لسنة 2014م.

(23) أنظر: د. عبد المجيد محمود عبد المجيد، الفساد، ج1، (تعريفه، صورته، علاقته بالأنشطة الإجرامية الأخرى)، ط1، دار نهضة مصر للنشر، القاهرة، 2014م، ص20 وما بعدها.

(24) عرّفت المتحصلات في الفقرة (د) من المادة (1) من القانون المصري رقم (80) لسنة 2002 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال المعدل بأنها: الأموال الناتجة أو العائدة بطريق مباشر أو غير مباشر من ارتكاب أية جريمة أصلية".

العمليات المشروعة كنوع من التمويه لإخفاء عملياتها غير المشروعة الأخرى، وغالبا ما تلبس هذه الشركات ثوب شركات السياحة أو شركات الاستيراد والتصدير أو شركات التأمين⁽²⁵⁾.

وبالرغم من أن المشرع الجنائي المصري قد استخدم لفظ الإخفاء للتعبير عن سوء النية فإن الفقه والقضاء في بعض الدول قد تحرّروا من التقيد من مفهوم الإخفاء الضيق؛ فوسعوا من نطاقه ليدخل في دائرته صورا أكثر شمولاً على نحو صار معه تعبير (الإخفاء) مرادفاً لتعبير الحيابة، فيكفي لتوافر الإخفاء ان تتصل يد الشخص بالشيء المسروق، أو المتحصل من جنابة أو جنحة لاعتباره مخفياً، وأن يكون سلطان الشخص مبسوطاً على هذا الشيء ولو لم يكن في حوزته الفعلية، ويستجوب أن تكون الحيابة صريحة أو مستترة.

ويرى جانب من الفقه أن غسل الأموال يعتبر صورة من صور جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة، وأنه يجوز تطبيق النص الخاص بجريمة الإخفاء في مواجهة البنوك والمؤسسات المالية التي تقبل إيداع أو تحويل أو استثمار الأموال مع علمها بمصدرها غير المشروع، بينما راي جانب آخر من الفقه يرى أنه لا يمكن تطبيق جريمة الإخفاء على بعض عمليات غسل الأموال مدعماً رأيه بأن البنك لا يحوز الأموال المودعة لديه باسمه أو لحسابه وإنما تظل هذه الأموال مملوكة باسم ولحساب المستفيد منها، ولا يمكن للبنك التصرف فيها؛ لأنها تظل في حوزة أصحابها وليس في حيازة المصرف ذاته، وبالتالي فامتناع البنك عن فحص مصدر الأموال المودعة لديه، لا يعتبر فعلاً إيجابياً وإنما يظل موقفاً سلبياً لا تقوم به جريمة الإخفاء وذلك في ظل غياب النصوص التي تعاقب على هذا الامتناع⁽²⁶⁾.

(25) انظر: المحامية هيام الجراد، المد والجزر بين السرية المصرفية وتبييض الأموال، دراسة مقارنة لقوانين التي تحكم السرية المصرفية وتبييض الأموال، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004م، ص93.

(26) انظر: د. محمد سامي الشوا، السياسة الجنائية في مواجهة غسل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001م، ص87.

وهكذا فإن إدخال الأموال المغسولة في الدورة المالية (التوظيف) من أجل إخفاء مصدرها غير المشروع دون الوصول إلى مرحلة شرعنة تلك الأموال لسبب خارج عن إرادة الفاعل تعتبر محاولة في جريمة غسل الأموال، ويستوجب إنزال العقاب على مرتكبها⁽²⁷⁾.

ثالثاً- اكتساب الأموال أو حيازتها أو استخدامها من شخص يعلم أو كان عليه أن يعلم أنها متحصلة من جريمة:

وهذا ما نصت الفقرة (2) من المادة (2) سابقة الذكر من القانون المصري رقم (80) لسنة 2002 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال المعدل على أنه: "اكتساب المتحصلات أو حيازتها أو استخدامها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو استثمارها أو التلاعب في قيمتها أو إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية لها أو لمصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها".

رابعاً- الاشتراك أو الارتباط أو التواطؤ أو المساعدة أو التحريض في جريمة غسل الأموال:

إذا كان الأصل أن يضطلع شخص واحد (الفاعل الأصلي) أو أكثر، بارتكاب كافة العناصر المكونة للنشاط الإجرامي فليس ثمة ما يحول دون إسهام آخرين في وقوع الجريمة المعاقب عليها قانوناً وذلك من خلال المساهمة أو من خلال الاشتراك⁽²⁸⁾.

ويلاحظ على هذه النص أعلاه أن النشاط الإجرامي في هذه التشريعات المقارنة للشريك يتخذ صورة التحريض أو الاتفاق أو المساعدة؛ فالتحريض هو زرع أو إيجاد فكرة الجريمة لدى شخص، ثم تدعيم هذه الفكرة كي تتحول إلى تصميم على ارتكاب الجريمة⁽²⁹⁾، أما الاتفاق فهو انعقاد إرادتي أو أكثر على ارتكاب

(27) انظر: د. عبد الفتاح بيومي حجازي، جريمة غسل الأموال بين الوسائط الإلكترونية ونصوص التشريع، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005م، ص 116.

(28) انظر: د. مصطفى طاهر، المواجهة التشريعية الظاهرة غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات، مرجع سابق، ص 104.

(29) انظر: خالد بن عبد الرحمن الحميدي، رسالة ماجستير (التحريض على جريمة تعاطي المخدرات، دراسة تأصيلية مقارنة)، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1429هـ-2008م، ص 7.

أمر معين ألا وهو الجريمة⁽³⁰⁾، أما المساعدة فهي تقديم العون في أي صورة إلى الفاعل ليرتكب جريمته، ولا يثور الاشتراك بالمساعدة إلا في حالة تعدد الجناة الذين يرتكبون نفس الجريمة⁽³¹⁾.

وتعتبر غالبية التشريعات العربية بما فيها التشريع المصري التحريض والاتفاق والمساعدة صوراً للمساهمة التبعية⁽³²⁾.

خامساً- استقلال السلوك الاجرامي عن الجريمة الأصلية:

فتفترض تلك الجريمة ابتداء وجود جريمة سابقة تتمثل في مصدر الأموال موضوع السلوك الاجرامي ولكونها من الجرائم الاقتصادية فترتبط في الغالب بالجريمة المنظمة كجرائم المخدرات والإرهاب وتهريب السلاح، وهذا ماورد في بعض التشريعات العربية مثل ما ورد في الفقرة الثالثة من الفصل (92) من القانون الأساسي التونسي رقم (26) لسنة 2015 على أنه: "جريمة غسل الأموال مستقلة في قيامها عن الجريمة الأصلية، ويكون إثباتها بتوفر ما يكفي من القرائن والأدلة على عدم شرعية الأموال موضوع ال غسل"⁽³³⁾.

ويلاحظ من خلال النص السابق أن الجريمة الأصلية (الأولية) للمال غير المشروع في جريمة غسل الأموال قد تكون جنائية أو جنحة حسب نص القانون، وهي بمنزلة المحرك الأول لتسلسل حلقات الفعل الاجرامي الذي ينتهي بغسل الأموال، فجريمة غسل الأموال جريمة مترتبة على الجريمة الأصلية التي يتخلف عنها مال غير مشروع هو محل جريمة غسل الأموال⁽³⁴⁾.

⁽³⁰⁾ انظر: د. محمود محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983م، ص332.

⁽³¹⁾ انظر: ضاوي جزّاع زين المطيري، رسالة ماجستير بعنوان (المسؤولية الجنائية للاشتراك بالمساعدة، دراسة مقارنة)، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2011م، ص18.

⁽³²⁾ انظر: عبد الله بن جهيم الزمامي، غسل الأموال في المملكة العربية السعودية: دراسة قانونية، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 1431هـ-2010م، ص148.

⁽³³⁾ لا يوجد مثل هذا النص في القانون المصري رقم (80) لسنة 2002 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال المعدل.

⁽³⁴⁾ انظر: د. أشرف توفيق شمس الدين، قانون مكافحة غسل الأموال، دراسة مقارنة، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة،

2007م، ص30.

وإن كانت جريمة غسل الأموال تابعة لجريمة أصلية سبق ارتكابها، إلا أنها تعد جريمة مستقلة الاركان عن الجريمة الأصلية أو المصدر⁽³⁵⁾. والتي عرفتها الفقرة (ج) من المادة (1) من القانون المصري رقم (80) لسنة 2002 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال المعدل بقولها: "الجريمة الأصلية: كل فعل يشكل جنايو أو جنحة بموجب القانون المصري، سواء ارتكب داخل البلاد أو خارجها متى كان معاقباً عليه في كلا البلدين".

⁽³⁵⁾ انظر: المستشار خالد بن محمد الشريف، جريمة غسل الأموال والجرائم المرتبطة بها، دراسة مقارنة، ط1، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 1433هـ-2012م، ص48.

المطلب الثالث خصائص جريمة غسل الأموال

تتسم جريمة غسل الأموال بالعديد من الخصائص من خلال انتمائها إلى عدة أنشطة مرتبطة بالإجرام المنظم، مثل الفساد الإداري والسياسي والاقتصاد الخفي، وتشكل الأموال المتحصلة من هذه الأنشطة نوعاً من التحركات الرأسمالية في الداخل والخارج، إلا أنها لا تدخل ضمن أي نظرية اقتصادية معروفة، فالتحركات المالية بقصد الغسل تنتمي إلى إطار غير اقتصادي في تفسيرها، فهي تعد جريمة اقتصادية ومالية⁽³⁶⁾، ومن ثم فإن الدافع الرئيسي لغسل الأموال هو البحث عن ملجأ أو مأوى بقصد تطهيرها، وأيضاً البحث عن الأمان خشية المطاردة القانونية، الأمر الذي يعد دافعاً رئيسياً وأساسياً لمرتكبي الأعمال الإجرامية، وكلما زادت المتحصلات المتولدة عنها، كلما كان الدافع لغسلها بصفة عامة أقوى، وبصفة خاصة غسلها عبر الحدود⁽³⁷⁾.

أولاً- العالمية:

ساهم التقدم العلمي في مجال الاتصالات والثورة التكنولوجية التي شهدتها العالم في تطور الطرق الاجرامية، خصوصاً في مجال الأموال، وذلك نظراً لتحرر التجارة العالمية وما يرافقه من إزالة العوائق الجمركية واستخدام التجارة الإلكترونية وشيوع المناطق الحرة وعمليات الخصخصة على نطاق عالمي واسع. فأصبحت جريمة غسل الأموال لا تعتبر او تكثرث بالحدود الإقليمية؛ إذ تمارس عبر الدول مما يشكل تهديداً للأمن القومي والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي⁽³⁸⁾، وهذا ما دفع جانباً من الفقه إلى القول بأن هذه الجريمة عابرة للحدود الوطنية؛ ويستفيد مرتكبوها من الحدود المفتوحة بين الدول التي زاد انفتاحها بعد نفاذ أحكام اتفاقية التجارة العالمية.

⁽³⁶⁾ انظر: د. السيد أحمد عبد الخالق، بحث بعنوان (الأثار الاقتصادية والاجتماعية لغسل الأموال)، منشور في مجلة كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 1997م، ص8.

⁽³⁷⁾ انظر: حامد عبد اللطيف عبد الرحمن، رسالة ماجستير بعنوان (جريمة غسل الأموال وسبل مكافحتها)، كلية تدريب الضباط، الأكاديمية الملكية للشرطة، مملكة البحرين، 1433هـ-2012م، ص22.

⁽³⁸⁾ انظر: د. نبيه صالح، جريمة غسل الأموال في ضوء الإجرام المنظم والمخاطر المترتبة عليها، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006م، ص10.

كما تسببت المزايا التي طرحتها التكنولوجيا الحديثة في توفير قنوات مباشرة ومساحات خصبه تصلهم بأسواق المال العالمية دون عناء أو مشقة مثل عمليات الخصخصة والأسواق الحرة عبر العالم والمراكز المصرفية والتحويلات الإلكترونية التي تتم من خلالها، و بطاقات الإيداع والسحب التي تصدرها المصارف بحيث غدت ظاهرة غسل الأموال كظاهرة إجرامية مستشرية في العديد من بقاع العالم والغاية النهائية بالطبع إخفاء المصادر غير المشروعة للأموال لإبعادها عن الشبهة وبالتالي المصادرة⁽³⁹⁾.

ثانياً- جريمة منظمة:

تتسم جرائم غسل الأموال تلك السمه باعتبارها من الجرائم الدولية الخطيرة التي تؤثر تأثيراً سلبياً مباشراً على الاقتصاد الدولي من خلال تعدد الجناة ووحدة الجريمة مادياً ومعنوياً بحيث يساهم كل منهم بعنصر أو أكثر من العناصر المكونة للجريمة.

وترتكب الجريمة المنظمة بواسطة جماعات سرية منظمة تستخدم أشخاصاً يتم وانتقاؤهم وفق ضوابط صارمة، ومن ثم يتم تدريبهم على ممارسات تكفل طاعتهم وولاءهم المطلق للتنظيم الذي ينتمون له وتستخدم تلك الجرائم أحدث التقنيات في ممارسة أنشطتها؛ كما أنها لا تلتزم بالقيم الاجتماعية والضوابط الأخلاقية السائدة في المجتمعات الإنسانية، من خلال التهيب والترغيب واستخدام مختلف وسائل الفساد في سبيل تحقيق مآربها؛ كما يلجأ مرؤتكبوها لاستخدام أقصى درجات العنف ضد من يقف في طريقهم⁽⁴⁰⁾.

وبالتالي فلا بد من توافر شرطين أساسيين حتى نطلق وصف الجريمة المنظمة على جريمه غسل

الاموال⁽⁴¹⁾:

⁽³⁹⁾ انظر: د. أروى فايز الفاعوري، وإيناس محمد قطيشات، جريمة غسل الأموال (المدلول العام والطبيعة القانونية)، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2002م، ص30.

⁽⁴⁰⁾ انظر: أحمد محمود الحياصات، رسالة ماجستير بعنوان (معوقات مكافحة جريمة غسل الأموال)، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، 2009م، ص19.

⁽⁴¹⁾ انظر: د. محمد أمين البشري، بحث بعنوان (التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة)، سلسلة أبحاث منشورة حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999م، ص18.

1- تعدد المشتركين في الجريمة ويقصد بالتعدد هنا بمفهومه المطلق إسهام مجموعة من الأفراد بارتكاب جريمة وبالتعاون فيما بينهم ولا فارق فيما إذا كان الدور محل البحث دوراً رئيسياً أو ثانوياً؛

2- وحدة الجريمة ويقصد بها بها الوحدة المادية والمعنوية على حد سواء.

ثالثاً- استعمال الوسائل التقنية الحديثة في جريمة غسل الأموال:

شهد العالم تطوراً علمياً سريعاً في كافة الميادين، ولم يقتصر التطور العلمي الذي يشهده العالم على الوظائف الإيجابية للتقنية الحديثة، وإنما شمل جوانب سلبية تمثلت في انتشار الجريمة محلياً وإقليمياً ودولياً، واضحت جريمة غسل الأموال مشكلة عالمية لا تعترف بالحدود الإقليمية ولا بالمكان ولا بالزمان وأصبحت مساحتها العالم كله⁽⁴²⁾.

وبعد تفجير ثورة الاتصالات طَوَّرَ غاسلو الأموال وسائل جديدة لغسل الأموال مستفيدين في تطويرها من وسائل التكنولوجيا الحديثة كالإنترنت ولجأوا إلى أنظمة الحوالات الإلكترونية بدلاً من البرقيات والإيداعات والسحوبات النقدية عن طريق أجهزة الصراف الآلي وغيرها من الوسائط التكنولوجية⁽⁴³⁾.

فتزايدت عمليات غسل الأموال مع تزايد الاتجاه المؤيد لتحرير التجارة العالمية والدولية، وتحرير القطاعات الاقتصادية المختلفة وما يترتب على ذلك من تحرير المعاملات المالية والاقتصادية على اختلاف أشكالها، وذلك كما جاء في تقرير البنك الدولي الصادر عام 1996م بقوله: "أن نمو القطاع الخاص يزداد معه احتمال فتح مسالك جديدة للإجرام الخاص وما يؤدي إليه ذلك من غسل أموال"⁽⁴⁴⁾.

فاستخدام القنوات المصرفية والمؤسسات المالية يسعى في تنفيذ عمليات غسل الأموال من خلال بعض العمليات المالية والتحويلات المصرفية للأموال الناتجة عن دخول غير مشروعة بغرض تغيير صفة

⁽⁴²⁾ انظر: أروى فايز الفاعوري، وإيناس محمد قطيشات، جريمة غسل الأموال (المدلول العام والطبيعة القانونية)، مرجع سابق، ص32.

⁽⁴³⁾ انظر: د. ذياب موسى البدينة، بحث بعنوان (المنظور الاقتصادي والتقني والجريمة المنظمة)، سلسلة أبحاث منشورة حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999م، ص191.

⁽⁴⁴⁾ انظر: أروى فايز الفاعوري، وإيناس محمد قطيشات، جريمة غسل الأموال (المدلول العام والطبيعة القانونية)، مرجع سابق، ص40.

الأموال وصعوبة تعقبها بواسطة السلطات الأمنية، وأيضاً صعوبة التعرف على مصادرها ثم إعادة الأموال غير المشروعة إلى البلاد القادمة منها مرة أخرى بصفة جديدة ومشروعة وبعد أن زالت عنها بصمات الاتهام وأصبحت مغايرة لحقيقتها الأولى.

رابعاً-تعبير عن نشاط مكمل لنشاط سابق ورئيسي:

تعد جريمة غسل الأموال نشاطاً مكماً لنشاط سابق؛ من خلال التحصل علي الأموال المراد غسلها من جرائم المخدرات أو الإرهاب أو الدعارة أو الاتجار بالأسلحة أو المفرقات أو جرائم البيئة المتعلقة بالنفائيات الخطيرة أو غيرها من المصادر التي يمكن أن ينتج عنها أموال قذرة، فهذه الأنشطة السابقة ذاتها تشكل جرائم مستقلة بحيث تأتي عملية جريمة غسل الأموال كنشاط لاحق لارتكابها أو غيرها من الجرائم الأخرى التي ينتج عنها أموال قذرة؛ مما يجعل جريمه غسل الأموال جريمة لاحقة لأنشطة إجراميه حقت عوائد مالية غير مشروعة، ويسعى المجرمين إلى إسباغ المشروعية على العائدات الجرمية أو ما يعرف بالأموال القذرة ليتاح استخدامها ببسر وسهولة ولهذا تعد جريمة غسل الأموال مخرجاً لمأزق المجرمين المتمثلة بصعوبة التعامل مع متحصلات جرائمهم⁽⁴⁵⁾.

وبذلك يمكن القول ان هذه الأموال تعد نشاط مكمل لنشاط رئيسي سابق، أسفر عن تحصيل كمية من الأموال سواء أكان هذا النشاط مشروعاً أم غير مشروع، وقد تجد مصادرها في أنشطة مشروعة قانوناً، نزولاً عن لرغبة أصحابها إخفاء مكاسبهم بعيداً عن عين القانون للتهرب من الالتزامات التي يفرضها عليهم كالضرائب مثلاً؛ كما تجد هذه الأموال مصدرها في أنشطة مشروعة في ذاتها ولكنها تتم بالمخالفة للقانون؛ حيث لا يتم الحصول على ترخيص لمزاومتها⁽⁴⁶⁾.

خامساً-جريمة ثنائيه الجوانب

لم تعد جريمة غسل الأموال وعملياتها أحادية الجانب في تحركاتها، بل أصبحت تعمل في اتجاهين انجاه محلي واتجاه دولي في آن واحد مع اختلاف في الأهمية النسبية لهذه التحركات، والتي تتطور مع

(45) انظر: أحمد محمود الحياصات، رسالة ماجستير بعنوان (معوقات مكافحة جريمة غسل الأموال)، مرجع سابق، ص19.

(46) انظر: حامد عبد اللطيف عبد الرحمن، رسالة ماجستير بعنوان (جريمة غسل الأموال وسبل مكافحتها)، مرجع سابق،

الوقت؛ كما أصبحت هذه الأموال تتحرك أفقياً عبر حدود الدول النامية والمتقدمة على حد سواء مما يعني أن عمليات ال غسل التي بدأت محلية أصبحت تكتسب أبعاداً دولية، مما يضيف على المشكلة تعقيداً وصعوبات خاصة عند محاولة تعقبها وكشفها ومواجهتها؛ ويرى البعض أن إعادة ضخ الأموال التي تم غسلها إلى الاقتصاد مرة أخرى كأموال مشروعة المصدر ونبيلة الغاية ليس أمراً حتمياً؛ إذ أن الأموال المهربة و تلك التي تم تكوينها من مصادر غير مشروعة لا تعد كلها إلى أوطانها عادة حتى ولو بعد غسلها ؛ وغن عاد جزء منها، فلا يعود بشكل نقدي، بل يأتي متخفياً في شكل آخر سلعي أو خدمي، عن طريق طرف ثالث أو رابع كثير ما يختلف، ربما عن ذلك الذي أسهم في تهريبه من داخل الاقتصاد، فخرج هذه الأموال بشكل خسارة إضافية للاقتصاد القومي⁽⁴⁷⁾.

وقد خلقت سرعة الاتصال والانتقال شكلاً جديداً من الجرائم، ترتكب عبر الحدود الإقليمية للدول، ضمن شبكات تمتد من قارة لأخرى، مثل شبكات تهريب المواد المخدرة والكحول والسلاح وشبكات الدعارة، والابتزاز المالي، وسرقة السيارات واللوحات الفنية وألعاب المسير، وتزوير العملات والمستندات، وتقليد الماركات الصناعية، وتصريف بعض أنواع الانتاج بصورة غير شرعية، ومن ثم تتسم عمليات غسل الأموال بسرعة الانتشار الجغرافي، بعد أن ظلت متمركزة فقط في عدد محدود من الأفراد المحترفين لها داخل الدولة الواحدة، وبدأت تنتشر لتضم عدد أكبر من الدول والأفراد حيث امتدت لتشمل الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء على سبيل المقال لا الحصر⁽⁴⁸⁾.

سادساً- استخدام العملات العالمية تؤدي الي الفساد الاداري

هناك عملات عالمية يستخدمها القائمون بعمليات غسل الأموال تتسم بالانتشار واسع والقبول، وذات القيمة بالنسبة للعملات الأخرى مثل الدولار الأمريكي واليورو الأوربي، بعد ان أصبح اليورو يجد له موطن قدم خاصة بعد سك الورقة فئة الخمس مائة يورو وارتفاع قيمة اليورو مقابل العملات العالمية، واستخدام الخبراء الفنيين الماليين المحترفين لتصميم أنشطة لغسل الأموال تعتمد على أحدث التقنيات العالمية الموجودة مثل الانترنت والتجارة الالكترونية والأنظمة المصرفية المتطورة، واتباع طرق معقدة في نقل واستثمار هذه

(47) انظر: د. السيد أحمد عبد الخالق، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسل الأموال، مرجع سابق، ص4 وما بعدها.

(48) انظر: د. منى الأشقر، تبييض الأموال الناتجة عن الإتجار غير المشروع بالمخدرات، مركز المعلوماتية القانونية في

الجامعة اللبنانية، بيروت، 1995م، ص110 وما بعدها.

الأموال حتى يصعب تتبعها وتعقبها من السلطات الدولية والعالمية واستغلال الثغرات المالية المختلفة في أنظمة الدول النامية ودول الملذات الضريبية، ثم إظهار الأموال على أنها مشروعة لا تخشى المطاردة، إضافة إلى إفساد المسؤولين والسياسيين بتقديم الرشاوى لهم في مقابل التسهيلات التي تساعدهم على إخفاء أموالهم غير الشرعية، ثم إظهارها بعد ذلك والعودة بها إلى نقطة انطلاقها مرة أخرى على اعتبارها أموال غير مجرمة في القانون⁽⁴⁹⁾.

المبحث الثاني

الجهود الدولية والاقليمية لمجابهة جريمة غسل الأموال

لم تألو الكثير من الدول جهداً في وضع المخطط الشامل للأنشطة المقبلة غير الشرعية في الكسب المادي، وتجميد ومصادرة وحرمان أصحابها من الأرباح المالية الناجمة عن أنشطتهم غير المشروعة، وقد تم تقدير الأموال التي تهدر في مجال الجريمة المنظمة بكافة أشكالها بمئات المليارات من الدولارات سنوياً، مما يؤدي إلى اختراق وتلويث وإفساد هياكل الحكومات وتؤثر بالسلب على اقتصاديات الدول،

وقد صدرت اتفاقية الأمم لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية (اتفاقية فيينا لسنة 1988)⁽⁵⁰⁾، كأولي الصكوك الدولي التي تنظم مسألة المصادرة وتعقب عائدات الجريمة، واستحدثت آليات جديدة وتدابير وإجراءات لمواجهة غسل الأموال، وانتقلت التجربة من دول العالم والتي أخذت مبكراً بالتوصيات التي أقرتها لجنة العمل المالي منذ 1989، إلى الدول الأخرى، وأصبحت تشمل مكافحة الجرائم الأخرى غير جرائم المخدرات والجرائم المنظمة.

فقامت دول الاتحاد الأوروبي بمبادرة تلتزم فيها باتفاقية تهدف إلى إخضاع المدخرات لضريبة أو رسم نوعي يطبق في مجموعة الدول الأعضاء على أن يبدأ سريانها في 2004/01/01 بحيث أن البلدان التي تطبق السرية المصرفية بطريقة مبالغ فيها تلتزم بالاقتطاع ومن المنبع لحوالي (15%) من هذه المخلات على أن توجه (75%) منها للبلدان التي يقيم فيها أصحاب الحسابات الخاضعة للسرية المصرفية، رغم أهمية هذا الإجراء فقد تم شجب هذه الإجراءات من طرف بعض المنابر الإعلامية، ورغم ذلك بقيت

(49) انظر: د. أحمد فتحي سرور، بحث بعنوان (بعض التدابير للمحافظة على الأموال العامة)، منشور في مجلة القانون والاقتصاد، السنة (73)، العدد الرابع، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1967م، ص116.

(50) وهي اتفاقية تضم (103) دولة بالإضافة إلى دول الإتحاد الأوروبي وتهدف إلى تقوية وتعزيز الوسائل القانونية الفعالة للتعاون الدولي في المسائل الجنائية لغرض منع الأنشطة الإجرامية الدولية من الإتجار غير المشروع.

الحملة الأوروبية مستمرة لمحاربة الظاهرة وقد تبنت شعارا لتجسيد ذلك " ضرب الاحتيال المالي والجنايات الضريبية " وتهدف هذه الحملة إلى توعية الرأي العام بخصوص المشاكل المالية النجمة عن الاحتيال المالي والجنايات الضريبية باستخدام " كاسيت فيديو ووثائق شارحة".

وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب،

المطلب الأول : الجهود الدولية والاقليمية لمكافحة جريمة غسل الأموال

المطلب الثاني: توسيع معايير الاختصاص القضائي الجنائي من خلال (التجريم والعقاب وتسليم المجرمين،)

المطلب الثالث : تبادل المساعدة القانونية والاعتراف بحجية الأحكام الجنائية الأجنبية.

المطلب الأول

الاتفاقيات الدولية والاقليمية لمكافحة جريمة غسل الأموال

هناك العديد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة جريمة غسل الأموال اقليمية وعربية اعتمدها منظمة الأمم المتحدة؛ لكي تستهدي بها الدول، لمواجهة عمليات غسل الأموال، والتي أكدت جميعها على أهمية استحداث الوسائل الكفيلة والفعالة لمواجهة جريمة غسل الأموال.

وسوف نتناول هذه الجهود في نقطتين رئيسيتين

اولا /الاتفاقيات الدولية

1-اتفاقية فيينا لسنة 1988م(51)

تعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية،اولي الوثائق في جهود مكافحة غسل الأموال المستخدمة أو المتحصلة من الإتجار غير قانونية، وتعتبر أهم الاتفاقات الدولية التي تم العمل بها في إطار مكافحة عمليات غسل الأموال(52)

(51) تم التوقيع على هذه الاتفاقية في ديسمبر، 1988، دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 11/ نوفمبر/ 1990.

(52) انظر: د. عبدالله عزت بركات، بحث بعنوان (ظاهرة غسل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى

العالمي)، منشور في مجلة اتفاقيات شمال أفريقيا، العدد الرابع، 2017م، ص226.

ونصت هذه الاتفاقية على أحكامٍ ومسائلٍ وضوابط تتعلق بتجريم الأنشطة المتعلقة بالمواد المخدرة، و غسل الأموال، بضبط ومصادرة العائدات الاجرامية، والمساعدات المتبادلة؛ حيث طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المنظمة إعداد مشروع اتفاقية تتناول الجوانب التي لم تكن الجهود الدولية قد تطرقت لها ومنها تجريم الاتجار بالمخدرات و غسل الأموال⁽⁵³⁾.

فأوردت الفقرة (ب) (1) من المادة (3) من هذه الاتفاقية ان جريمة غسل الأموال هي: "تحويل الأموال أو نقلها مع العلم بأنها مستمدة من أية جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة، أو من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم، بهدف اخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو قصد مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب مثل هذه الجريمة أو الجرائم على الإفلات من العواقب القانونية لأفعاله"⁽⁵⁴⁾.

وبذلك فعلى جميع الأطراف في الاتفاقية أن تتعاون بينها في تقديم المساعدة، بكل ما أوتي من التزامات نصت عليها المواد (4، 5، 6، 7، 8، 9، 10)، متمثلةً بأخذ شهادة الأشخاص أو إقراراتهم، وتبليغ الأوراق القضائية، وإجراءات الضبط والتفتيش، وفحص الأشياء وتفقّد المواقع والإلمام بالمعلومات والأدلة، وتوفير النسخ الأصلية أو الصور المصدق عليها من المستندات والسجلات؛ كما حرصت الاتفاقية رغم ذلك على مراعاة أحكام التشريع الوطني للدولة وما ترتبط به من اتفاقيات⁽⁵⁵⁾.

⁽⁵³⁾ أنظر: د. محمد سامي الشوّا، السياسة الجنائية في مواجهة غسل الأموال، مرجع سابق، ص22 وما بعدها.

⁽⁵⁴⁾ وحول الجهود الدولية بين أطراف هذه الاتفاقية للحد من جريمة غسل الأموال جاءت المواد (4، 5، 6، 7، 8، 9، 10)، بأحكام متنوعة تتراوح بين الاختصاص القضائي، ومصادرة المواد المتحصلة من هذه الجريمة، وتسليم المجرمين، ولمساعدة القانونية المتبادلة، وإحالة الدعاوى، وأشكال أخرى من التعاون والتدريب، وتقديم المساعدة.

⁽⁵⁵⁾ أنظر: دانة نبيل شحده المنتشة، رسالة ماجستير بعنوان (الوسائل الدولية في مكافحة جريمة غسل الأموال)، كلية الحقوق،

جامعة الشرق الأوسط، عمّان، 2018م، ص44.

ويرى فريقا من الفقه أن أهم صور التعاون القضائي الدولي في مكافحة جريمة غسل الأموال ما قررتة الاتفاقية من إمكانية إحالة دعاوى الملاحقة الجنائية من دولة إلى أخرى بشأن الجرائم المنصوص عليها في الحالات التي يكون لهذه الإحالة فائدة من إقامة العدالة ولاقتصاص من المجرمين⁽⁵⁶⁾.

2-وثيقة الاعلان السياسي (القمة العالمية للمخدرات) عام1998م:

صدرت هذه الوثيقة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في ختام أعمال الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي أطلق عليها القمة العالمية للمخدرات.

وحثت الوثيقة جميع الدول على تنفيذ التدابير اللازمة بشأن مكافحة غسل الأموال، وهذا ما نص عليه البند الثالث من الوثيقة، والذي جاء بعنوان (التدابير اللازمة لتعزيز التعاون الدولي لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، ومكافحة غسل الأموال)، ونص البند (15) من هذه الوثيقة على تعهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ببذل جهود خاصة لمكافحة غسل الأموال المتأتية من الإتجار بالمخدرات، وأكدت في هذا الصدد على أهمية تدعيم التعاون الدولي والإقليمي، وأوصت الدول التي لم تعتمد بعد تشريعات وبرامج وطنية بمكافحة غسل الأموال، أن تفعل هذا البند، بحلول عام 2013 وفقاً للأحكام الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية سابقة الذكر(اتفاقية فيينا لسنة 1988)⁽⁵⁷⁾.

3-اتفاقية باليرمو عام 2000م(58).

⁽⁵⁶⁾ أنظر: د. عبد المنعم سليمان، مسؤولية المصرف الجنائية عن الأموال غير النظيفة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999م، ص 19 وما بعدها.

⁽⁵⁷⁾ أنظر: د. مصطفى طاهر، المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات، مطابع الشرطة، القاهرة، 2007م، ص 43.

⁽⁵⁸⁾ أنظر: د. محمد محي الدين عوض، جرائم غسل الأموال، مرجع سابق، ص 154.

وهي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، و تمثلت ظروف انعقادها في تنامي قوة الجماعات الاجرامية المنظمة التي أحدثت قلق للمجتمع الدولي وعلى مستوى العالم، بسبب ما تقوم به من تجارة إجرامية في السلع والخدمات غير المشروعة (59).

وكانمن ابرز اهدافها حث الدول الأعضاء على بذل المزيد من الجهود لمكافحة غسل الأموال من خلال تنظيم مؤسساتها المالية، وتشكيل وحدات متخصصة للتدقيق في الحسابات المالية في تبادل المعلومات، والتأكيد على التعاون الدولي من أجل مكافحة غسل الأموال (60).

وجاءت هذه الاتفاقية بأحكام خاصة معنيه بغسل الأموال والعائدات الإجرامية؛ حيث أوجبت على الأطراف (61):

- 1- تجريم هذه الأفعال في المادة (6) من هذه الاتفاقية؛
- 2- وضع تدابير لمكافحة غسل الأموال في المادة (7) من الاتفاقية؛
- 3- ملاحقة المجرمين ومقاضاتهم وفرض جزاءات عليهم في المادة (11) من الاتفاقية؛
- 4- ضبط مصادرة العائدات والممتلكات والأدوات التي استخدمت في جريمة غسل الأموال في المادة (12)؛
- 5- التعاون الدولي لأغراض المصادرة في المادة (13)؛
- 6- تصرف الدول في العائدات والمصادرة للممتلكات وفقاً للمادة (14)؛
- 7- التأكيد على الولاية القضائية لكل دولة وفقاً للمادة (15)؛

(59) أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15/ تشرين الثاني- نوفمبر/ 2000 بقرارها المرقم (25/55) وعرضت للتوقيع في مدينة باليرمو الايطالية من 12 إلى 15/ كانون الأول/ 2000.

(60) أنظر: نادر عبد العزيز شافي، تبييض الأموال دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص122 وما بعدها.

(61) اضافة إلى ما جاء في المواد (18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29)، حول المساعدة القانونية المتبادلة، والتحقيقات المشتركة، وأساليب التحري، ونقل الإجراءات الجنائية، وانشاء سجل جنائي، وتجريم عرقلة سير العدالة، وحماية الشهود، ومساعدة الضحايا وحمائهم، والتعاون في تنفيذ القانون، وجمع وتبادل المعلومات حول جريمة غسل الأموال، والتدريب والمساعدة التقنية بين الدول الأطراف في الاتفاقية.

8- تسليم المجرمين وفقاً للمادة (16)؛

9- التنسيق بين الدول الأطراف في نقل المحكومين وفقاً للمادة (17).

ثانياً / الاتفاقيات الإقليمية لمكافحة جريمه غسل الأموال

1- اتفاقية مجلس التعاون الأوربي لسنة 1990 بشأن غسل الأموال:

تتمثل هذه الجهود في اتفاقية مجلس التعاون الأوربي عام 1990 بشأن غسل الأموال، وتعقب وضبط ومصادرة العائدات المتحصلة من الجريمة⁽⁶²⁾؛ إذ أعطت هذه الاتفاقية أهمية واضحة من خلال ارساء سياسة بوليسية مشتركة بشأن مكافحة غسل الأموال، والتي وقعتها عدد من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الأوربي، وذلك لقناعتها بضرورة اتباع سياسة جنائية مشتركة لحماية الدول الأعضاء من المخاطر⁽⁶³⁾، وتهدف هذه الاتفاقية إلى أنه⁽⁶⁴⁾:

1- يجب تضمين قوانين الدول الأعضاء ما يجرم غسل وتحويل الأموال أو نقلها، مع العلم بأنها متحصلات جرمية أو إخفاء أو تمويه حقيقة تلك الأموال أو مصدرها، وبتجريم الاشتراك أو المساعدة في ارتكاب أية جرائم نصت عليها الاتفاقية، وتؤدي بالمحصلة لارتكاب جريمة غسل الأموال، أو الشروع أو المساعدة أو التحريض أو التسهيل لارتكابها بشكل عمدي؛

2- تقديم الدول للسلطات المعنية كافة التسهيلات اللازمة لتحديد مقدار الأموال المشتبه بقص تجميدها وحجزها وتبادلها فيما بينها، والتعاون مع السلك القضائي لملاحقة العمليات الإجرامية التي ينتج عنها جرائم غسل الأموال، مع الأخذ بعين الاعتبار تعطيل مبدأ السرية المصرفية في هذا المقام.

⁽⁶²⁾ عقدت هذه الاتفاقية من قبل مجلس التعاون الأوربي بدوله الأعضاء السبع (أمريكا، كندا، اليابان، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، والتي أجمعت فيه هذه الدول على مواجهة جرائم غسل 1990 إنجلترا) مع استراليا في مدينة (ست ارسبورغ) الفرنسية سنة الأموال القذرة ومتابعتها بالتعقب والحجز والمصادرة بموجب اتفاقية فيينا لسنة 1988.

انظر: د. محمود كبش، السياسة الجنائية في مواجهة غسل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001م، ص 98 وما بعدها.

⁽⁶³⁾ انظر: د. محمود رجب فتح الله، ظاهرة غسل الاموال خارج الحدود وأثرها على فعالية المصارف، ط1، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2016م، ص 50 وما بعدها.

⁽⁶⁴⁾ انظر: الفقرة الأولى من المادة (6)، والمادة (18) من الاتفاقية.

2-الاتفاقيات العربية بشأن جريمه غسل الأموال:

كانت للدول العربية جهود واضحة في مجال مكافحة جريمة غسل الأموال فقد أشار القانون العربي الموحد النموذجي للمخدرات لسنة 1986 إلى مصادرة الثروات التي يحققها تجار المخدرات⁽⁶⁵⁾، إضافة إلى الاتفاقية العربية لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1994م⁽⁶⁶⁾؛

إذ أكدت الاتفاقية على تعزيز التعاون الأمني العربي، لكي يتم التصدي بمزيد من الفعالية لمختلف، جوانب مشكلة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية بإبعاها العربية والإقليمية والدولية، وترى وجوب اتخاذ الدول الأعضاء الإجراءات اللازمة وفقاً لنظمتها وتشريعاتها الداخلية، للوفاء بالالتزامات التي تفرضها الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمخدرات، وبشكل يتماشى مع مبادئ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للأعضاء، وضرورة التواجد العربي الفعّال في المؤثرات والاجتماعات واللقاءات الإقليمية والدولية المتخصصة في موضوع المخدرات، وتشجيع عقد اتفاقيات ثنائية، وتنظيم لقاءات دورية لأجهزة مراكز الحدود المختصة بين الدول العربية والأجنبية لتبادل المعلومات، ووضع الخطط المشتركة الكفيلة بمراقبة المهربين، ورصد تحركاتهم ونشاطاتهم بين الحدود المشتركة، وتؤمن بأهمية وتقوية الوسائل القانونية الفعالة للتعاون الدولي لمنع الأنشطة الإجرامية الدولية من الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية⁽⁶⁷⁾.

واستكمالاً لذات السياق عقدت جامعة الدول العربية ندوة (حول الجريمة المنظمة عبر الحدود العربية) بالقاهرة ، خلال أيام 1- 3 /نوفمبر / 1998، وطالب المؤتمر الانطلاق في وضع خطة استراتيجية عربية موحدة وشاملة لمكافحة الظاهرة على كل المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية

⁽⁶⁵⁾ انظر: د. محسن أحمد الخضيرى، غسل الأموال (الظاهرة . الأسباب . العلاج)، مرجع سابق، ص 83.

⁽⁶⁶⁾ تم التوقيع على هذه الاتفاقية، بتاريخ 5/ كانون الثاني-يناير / 1994، من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب، في العاصمة التونسية، خلال دورة انعقاده الحادية عشر، وأخذت هذه الاتفاقية نهج اتفاقية فيينا لسنة 1980 في مكافحة جريمة غسل الأموال.

⁽⁶⁷⁾ انظر: المواد (4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11) من الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1994م.

وخاصة التشريعية والتربوية والأمنية، وفي عام 2001، صدر مشروع قانون عربي نموذجي استرشادي لمكافحة غسل الأموال لتعميمه على الدول الأعضاء وإبداء ما لديها من ملاحظات ومقترحات إعادة صياغة القانون وتطبيقه، وقد أصدرت معظم الدول العربية قوانين لمكافحة غسل الأموال في إطار التعاون الدولي، وبدأت الجهات المصرفية والمالية وفي ضوء التقدم التكنولوجي وتطور قطاع الاتصالات وانعكاس ذلك على القطاع المصرفي، بوضع الضوابط المختلفة لمكافحة غسل الأموال، وصدرت بعض القرارات الوزارية التي تحدد من أهمية هذه المسألة في قطاعات مختلفة، إضافة إلى إدراك المؤسسات المالية لبعض أساليب ومؤشرات استخدام هذا الأسلوب⁽⁶⁸⁾.

وإجمالاً فإن كافة الاتفاقيات سواء الدولية أو الإقليمية والعربية ذات الصلة بمكافحة جرائم غسل الأموال قد أكدت على مفهوم التعاون الدولي، ليس فقط في الجانب الوقائي بل من خلال جمع وتبادل المعلومات، وإحكام الرقابة على النظام المصرفي والمالي، والجانب القضائي بعد وقوع الجريمة في مختلف مراحل جمع الاستدلال والتحقيق والمحاكمة، بالإضافة إلى مرحلة تنفيذ الأحكام القضائية⁽⁶⁹⁾.

المطلب الثاني

توسيع معايير الاختصاص القضائي

يترتب على جريمة غسل الأموال تزايد المخاطر الاجتماعية من خلال زيادة معدل الجريمة، وزيادة معدل البطالة، وتدني مستوى المعيشة، وتولي بعض الأفراد لمراكز قيادية رغم عدم كفاءتهم الاقتصادية وما يترتب عليها من تأثير، كانهخفاض الدخل القومي، وانخفاض قيمة العملة، وانخفاض حجم الأموال المدخرة، وارتفاع معدل التضخم، وفساد مناخ الاستثمار، وتزايد المخاطر السياسية كالتدخل في بعض النظم السياسية وفسادها، وتمويل بعض النزاعات الدينية والعرقية، التي تترتب على جريمة غسل الأموال؛ إذ دفع ذلك المجتمع الدولي منذ بضعة عقود لمكافحة هذه الجريمة..

أولاً: النطاق المكاني

(68) انظر: د. محمد مرعي مرعي، بحث بعنوان (غسيل الأموال في البلدان العربية، الدوافع، التسهيلات، الأدوات، المؤشرات، والنتائج)، ندوة السياسات المالية العامة وغسيل الأموال، دمشق، للفترة 20-24/11/2005، ص17.

(69) انظر: مجموعة خبراء، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ط1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2020م، ص121.

يعرّف الاختصاص القضائي بأنه "تحويل ولي الأمر، أو نائبه لجهة قضائية سلطة قضاء الحكم في قضايا عامة، أو خاصة أو معينة، وفي حدود زمان ومكان معينين، أو هو تكليف جهة قضائية، أو محكمة من ولاية في فصل نزاع من المنازعات"⁽⁷⁰⁾.

وتتطلب ملاحقة عمليات غسل الأموال تكاملا في معايير الاختصاص القضائي بين الدول، لكي لا يفلت الجناة من العقاب، وخاصة أن اركان هذه الجريمة قد تقع على أقاليم دول متعددة، وهذا ما أكدت عليه المادة الرابعة من اتفاقية الأمم لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية (اتفاقية فيينا لسنة 1988)⁽⁷¹⁾.

ويتضح من المادة (4) سابقة الذكر من اتفاقية فيينا أن على كل طرف في الاتفاقية أن يتخذ ما قد يلزم من تدابير لتقرير اختصاصه القضائي في مجال الجرائم التي يكون قد قررها وفقا للفقرة (1) من المادة

⁽⁷⁰⁾ انظر: د. محمد العشماوي و د. عبد الوهاب العشماوي، قواعد المرافعات في التشريع المصري المقارن، ج1، مكتبة الآداب، القاهرة، 1998م، ص353.

⁽⁷¹⁾ نصت المادة (4) من اتفاقية فيينا على أنه: "أولاً-كل طرف: أ- يتخذ ما قد يلزم من تدابير لتقرير اختصاصه القضائي في مجال الجرائم التي يكون قد قررها وفقاً للفقرة (1) من المادة (3)، عندما: 1-ترتكب الجريمة في إقليمه؛ 2-ترتكب الجريمة على متن سفينة ترفع علمه أو طائرة مسجلة بمقتضى قوانينه وقت ارتكاب الجريمة؛ ب- يجوز له أن يتخذ ما قد يلزم من تدابير لتقرير اختصاصه القضائي في مجال الجرائم التي يقررها وفقاً للفقرة (1) من المادة (3)، عندما: 1-يرتكب الجريمة أحد مواطنيه أو شخص يقع محل اقامته المعتاد في إقليمه؛ 2-ترتكب الجريمة على متن سفينة تلقي الطرف إذنا باتخاذ الاجراءات الملائمة بشأنها عملاً بأحكام المادة (17)، شريطة أن لا يمارس هذا الاختصاص القضائي إلا على أساس الاتفاقات أو الترتيبات المشار إليها في الفقرتين (4 و 9) من تلك المادة؛ ت- تكون الجريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة (1) من المادة 3(3) وترتكب خارج إقليمه بقصد ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (1) من المادة (3) داخل إقليمه. ثانياً- كل طرف: أ- يتخذ أيضاً ما قد يلزم من تدابير لتقرير اختصاصه القضائي في مجال الجرائم التي يقررها وفقاً للفقرة (1) من المادة (3)، عندما يكون الشخص المنسوب إليه ارتكاب الجريمة موجوداً داخل إقليمه ولا يسلمه إلى = طرف آخر على أساس: 1-أن الجريمة ارتكبت في إقليمه أو على متن سفينة ترفع علمه أو طائرة كانت مسجلة بمقتضى قوانينه وقت ارتكاب الجريمة؛ 2-أو أن الجريمة ارتكبتها أحد مواطنيه؛ ب- يجوز له أيضاً أن يتخذ ما قد يلزم من تدابير لتقرير اختصاصه القضائي في مجال الجرائم التي يقررها وفقاً للفقرة (1) من المادة (3)، عندما يكون الشخص المنسوب إليه ارتكاب الجريمة موجوداً في إقليمه ولا يسلمه إلى طرف آخر. ثالثاً-لا تستبعد هذه الاتفاقية ممارسة أي اختصاص جنائي مقرر من قبل أي طرف وفقاً لقانونه الداخلي".

(3) عندما ترتكب الجريمة على اقليمه، أو عندما ترتكب الجريمة على متن سفينة ترفع علمه، أو طائرة مسجلة بمقتضى قوانينه وقت ارتكاب الجريمة، ويجوز لكل طرف في الاتفاقية أن يتخذ ما قد يلزم من تدابير لتقرير اختصاصه القضائي في مجال الجرائم التي يقرها وفقاً للفقرة (1) من المادة (3) عندما يرتكب الجريمة أحد مواطنيه أو شخص يقع محل إقامته المعتاد في اقليمه، أو عندما ترتكب الجريمة على متن سفينة تلقى الطرف إنداً باتخاذ الاجراءات الملائمة بشأنها عملاً بأحكام المادة، شريطة أن لا يمارس هذا الاختصاص إلا على أساس الاتفاقيات أو الترتيبات المشار إليها في الفقرتين (ثانياً وثالثاً) من تلك المادة، ولم تستبعد هذه الاتفاقية ممارسة أي اختصاص جنائي مقرر من قبل أي طرف وفقاً لقانونه الداخلي⁽⁷²⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية فيينا المذكورة قد أكدت على الأخذ بمبدأ الإقليمية لانعقاد الاختصاص بمحاكمة مرتكبي جريمة غسل الأموال سواء وقعت الجريمة على اقليم الدولة الطرف، أو على متن سفينة ترفع علمها، أو طائرة مسجلة بمقتضى قوانينها وقت وقوع الجريمة؛ كما تبنت هذه الاتفاقية مبدأ الشخصية في شقه الإيجابي إذا أجازت أن ينعقد الاختصاص للدولة التي يحمل جنسيتها مرتكب الجريمة، وكذلك أجازت مبدأ العالمية؛ إذ جعلت الاختصاص ينعقد للدولة التي يقع في اقليمها محل الإقامة المعتاد للشخص مرتكب الجريمة، بصورة عامة وجريمة غسل الأموال بصورة خاصة⁽⁷³⁾.

ثانياً : التجريم والعقاب

سعى المجتمع الدولي إلى مكافحة جريمة غسل الأموال، وهذا ما اكدته نصوص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية التي عقدت في فيينا لسنة 1988، وغيرها من الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية، مثل اتفاقية المجلس الأوروبي لسنة 1990 الخاصة ب غسل الأموال، وسوف يتناول الباحث هذه الاتفاقيات والمؤتمرات على التوالي:

(72) انظر: د. عقل يوسف مقابلة، بحث بعنوان (جريمة غسيل الأموال في عصر العولمة)، مقدم الى المؤتمر العلمي عن الجريمة الاقتصادية، المنعقد في كلية الحقوق، جامعة جرش الأهلية، خلال الفترة من 29-30/4/2002، ص 19 وما بعدها.

(73) انظر: د. حسام العبد، بحث بعنوان (غسيل الاموال في الخدمات البنكية الخاصة)، منشور في مجلة البنوك في الأردن، العدد التاسع، المجلد العشرون، تشرين الثاني/ 2001، ص 13

1- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية التي عقدت في فيينا لسنة 1988م:

فقد نصت الفقرة الأولى من المادة (3) من هذه الاتفاقية على أنه: "يتخذ كل طرف ما يلزم من تدابير لتجريم الأفعال التالية في إطار قانونه الداخلي، في حال ارتكابها عمداً: أ - ...، ب - 1. تحويل الأموال أو نقلها مع العلم بأنها مستمدة من أية جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة، أو من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم، بهدف إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو قصد مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب مثل هذه الجريمة أو الجرائم على الإفلات من العواقب القانونية لأفعاله؛ 2. إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال، أو مصدرها، أو مكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها، أو ملكيتها، مع العلم بأنها مستمدة من جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة، أو مستمدة من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم؛ ج- مع مراعاة مبادئه الدستورية والمفاهيم الأساسية لنظامه القانوني: 1 - اكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال مع العلم، وقت تسلمها، بأنها مستمدة من جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة أو مستمدة من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم؛ 2 - حيازة معدات أو مواد، أو مواد مدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني، مع العلم بأنها تستخدم أو ستستخدم في زراعة مخدرات أو مؤثرات عقلية أو لإنتاجها أو لصنعها بصورة غير مشروعة؛ 3 - تحريض الغير أو حضهم علانية، بأية وسيلة، على ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة أو على استعمال مخدرات أو مؤثرات عقلية بصورة غير مشروعة؛ 4 - الاشتراك أو المشاركة في ارتكاب أية جرائم منصوص عليها في هذه المادة، أو التواطؤ على ذلك، أو الشروع فيها أو المساعدة أو التحريض عليها أو تسهيلها أو ابداء المشورة بصدد ارتكابها".

ويتضح مما سبق أن الاتفاقية المذكورة جرمت عمليات غسل الأموال بكافة مراحلها، أي سواء كان ذلك متعلقاً بتحويل الأموال المستمدة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، أو نقلها أو إخفائها أو تمويه مصدرها غير المشروع بقصد مساعدة المجرمين على الإفلات من العقاب، ولكن هذه النصوص اشترطت توافر العلم بأن هذه الأموال مستمدة من أية جريمة أو جرائم تتعلق بالاتجار غير

المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وبمعنى آخر فإن اتفاقية فيينا 1988 سألقة الذكر نصت على تجريم الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ونصت أيضا على تجريم غسل الأموال المستمدة من جرائم المخدرات⁽⁷⁴⁾.

وقد جاء في الفقرة الأولى (ب/2) من المادة (3) سألقة الذكر من اتفاقية فيينا لسنة 1988 بضرورة اتخاذ كل طرف في الاتفاقية في إطار قانونه الداخلي ما يلزم من التدابير لتجريم كل عمل من شأنه إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال أو مصدرها أو مكانها أو طريقة التصرف بها أو ملكيتها، مع العلم بأنها مستمدة من جرائم المخدرات⁽⁷⁵⁾.

ويرى بعضُ الفقه أن الاتفاقية قد اقتصرَت في تجريمها لجريمه غسل الأموال على الأموال المستمدة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، ولم توسع من نطاق التجريم ليشمل الأموال القذرة المستمدة من مصادر إجرامية أخرى، كالرشوة، والفساد المالي والإداري، والاتجار بالأسلحة، والبغاء وغيرها من المصادر الإجرامية، وقد يكون السبب هو أن الاتفاقية قد اختصت في المقام الأول بالاتجار غير المشروع في المخدرات دون غيره من الأنشطة الإجرامية الأخرى؛ أمّا بالنسبة لتجريم غسل الأموال المستمدة من الجرائم الأخرى فقد اهتمت به اتفاقيات أخرى كاتفاقية المجلس الأوروبي لسنة 1990 الخاصة بمكافحة غسل الأموال وغيرها⁽⁷⁶⁾.

وقد تركت هذه الاتفاقية للتشريعات الداخلية أمر تحديد فترات العقوبات السالبة للحرية وفقا لما يتواءم وديساتيرها وقوانينها المتبعة، ولم تغفل الاتفاقية عن وضع المبادئ الخاصة بتشديد العقوبة حسب طبيعة الجريمة أو ضخامة المبالغ المغسولة، وأما بالنسبة للعقاب فقد حددت المادة (3) من اتفاقية فيينا سألقة الذكر المبادئ العقابية التي يمكن للدول الأعضاء في الاتفاقية أن تضمنها في قوانينها الداخلية - مع عدم الإخلال

⁽⁷⁴⁾ انظر: د. يونس عرب، بحث بعنوان (جرائم غسل الأموال واتجاهات مكافحتها)، منشور في مجلة البنوك في الاردن، المجلد التاسع عشر، العدد العاشر، كانون الأول/ 2000، ص19

⁽⁷⁵⁾ انظر: د. سليمان عبد المنعم، مسؤولية المصرف الجنائية عن الأموال غير النظيفة، ظاهرة غسل الأموال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999م، ص11 وما بعدها

⁽⁷⁶⁾ انظر: د. أحمد بن محمد العمري، جريمة غسل الأموال نظرة دولية لجوانبها الاجتماعية والنظامية والاقتصادية)، كتاب الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية، الرياض، 1420هـ - 2000م، ص11 وما بعدها.

بمبدأ الاحتكام إلى القانون الداخلي للطرف العضو في الاتفاقية- كالعقوبات السالبة للحرية، وعلاج المجرمين، ورعايتهم وإعادة تأهيلهم ودمجهم في مجتمعاتهم⁽⁷⁷⁾.

2- قانون المبادئ الصادر عن لجنة بازل (Basle) لسنة 1988م:

اختصت هذه اللجنة بالإشراف على بنوك العالم وقد صدر عنها قانون يحتوي على مجموعة مبادئ تحذر استخدام البنوك في النشاط المتعلق بالجرائم المختلفة ومن المبادئ⁽⁷⁸⁾:

- أ - التأكد من شخصية العملاء.
- ب - تجنب التحويلات المشبوهة.
- ت - ضرورة تعاون البنوك مع الجهات الحكومية.

وقد صدرت عن هذه اللجنة وثيقة مبادئ، تحظر على البنوك الدولية في الدول الأعضاء العمليات المشبوهة، وتطلب منها التأكد من شخصية العملاء، والتعاون مع الجهات التنفيذية⁽⁷⁹⁾.

3-اتفاقية المجلس الأوروبي 1990 الخاصة بغسل الأموال:

لقد تبنى المجلس الأوروبي هذه الاتفاقية سنة 1990؛ حيث رسمت هذه الاتفاقية سياسة عامة مشتركة ضد غسل الأموال سواء أكانت هذه الأموال مستمدة من جرائم المخدرات أو من غيرها من مختلف الأنشطة الإجرامية. وتتضمن هذه الاتفاقية مبادئ تجيز التفتيش عن الأموال القذرة، وضبطها، ومصادرتها إذا كانت مستمدة من جريمة⁽⁸⁰⁾.

⁽⁷⁷⁾ نصت الفقرة الرابعة من المادة (3) من هذه الاتفاقية على أنه: "أ-على كل طرف أن يخضع ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة لجزاءات تراعى فيها جسامته هذه الجرائم، كالسجن أو غيره من العقوبات السالبة للحرية، والغرامة المالية والمصادرة، ب- يجوز للأطراف أن تنص على إخضاع مرتكبي الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة، إلى جانب العقوبة، لتدابير كالعلاج أو التوعية أو الرعاية اللاحقة أو إعادة التأهيل أو إعادة الإدماج في المجتمع".
⁽⁷⁸⁾ انظر: نادر عبد العزيز شافي، تبييض الأموال، (دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001م، ص288
⁽⁷⁹⁾ انظر: د. منى الأشقر، تبييض الأموال الناتجة عن الإتجار غير المشروع بالمخدرات، مرجع سابق، ص52.

)⁸⁰(Gerald L. Hilsher: Banking Secrecy: Coping with Money Laundering in the International Arena, 1988, Page. 240.

4- إعلان الدول الأمريكية (IXtapa) بالمكسيك 1990

صدر هذا الاعلان عن منظمة الدول الأمريكية التي اجتمعت في المكسيك، وقد أكد هذا الاعلان على الحاجة لتشريع يجرم الأنشطة المتعلقة ب غسل الأموال الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وحجزها، ومصادرتها، وحث الجهات المصرفية على التعاون مع الهيئة المعنية من أجل تحقيق هذا الهدف (81).

5- إعلان كنجستون عام 1992م:

عقدت بعض دول الكاريبي واميركا اللاتينية اجتماعاً في جاميكا، وسمي بإعلان (كنجستون) سنة 1992، وقد أكد المجتمعون على خطورة غسل الأموال، وتجريمها، ومكافحتها بشتى الطرق والحد منها(82).

6- إدارة (فوباك) التابعة للإنتربول الدولي لعام 1993م:

أنشئت هذه الادارة سنة 1993 من أجل جمع المعلومات المتعلقة بغسل الأموال، وقد قامت بإجراء دراسة تتعلق بمتطلبات التعاون الدولي في ملاحقة الموجودات غير المشروعة في الخارج، وكذلك قامت هذه اللجنة بدراسة الوضع القائم لعمليات ملاحقة الموجودات غير المشروعة وخاصة في الدول الأوروبية، وقد أوضحت هذه اللجنة أن بالإمكان الحصول على هذه المعلومات عن طريق الطلب من منظمة الإنتربول تزويد الدولة طالبة بالمعلومات التي تريدها والمتعلقة بالقضية المطروحة أمامها بشرط أن يكون هذا الطلب صادرا من قبل إحدى الجهات القانونية المختصة بإجراء التحقيق بالنشاط الاجرامي، أو عن طريق رسائل التماس صادرة عن جهات قضائية مخولة بإجراء التحقيق في النشاط الإجرامي (83).

(81) انظر: د. محمود شريف بسيوني، غسل الأموال الاستجابات الدولية وجهود مكافحة الإقليمية والوطنية، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2004م، ص69.

(82) انظر: د. خالد سعد زغلول حلمي، بحث بعنوان (ظاهرة غسيل الأموال ومسؤولية البنوك في مكافحتها)، مقدم إلى مؤتمر العمالة المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، دبي، 9-11 / أيار / 2003، ص1393.

(83) انظر: د. توركنيس يوسف داود، الجريمة المنظمة، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001م، ص110 وما بعدها.

7- المؤتمر الوزاري العالمي لمكافحة الجريمة الدولية المنظمة عام 1994م:

عقد هذا المؤتمر في ايطاليا سنة 1994 من أجل وضع التدابير اللازمة لمكافحة غسل الأموال؛ وقد وقعت المطالبة فيه بضرورة التعاون الدولي لمنع غسل الأموال عن طريق مراقبة عائدات الأنشطة الإجرامية، وتجريمها، وفرض العقوبات الملائمة، ومصادرة العوائد غير المشروعة، واتخاذ تدابير تحد من السرية المصرفية من أجل فرض مراقبة على غسل الأموال⁽⁸⁴⁾.

وقد أوصى هذا المؤتمر بضرورة تطبيق قاعدة "اعرف زبونك" والكشف عن العمليات المشبوهة، وتوحيد جهود المنظمات والأجهزة العالمية والإقليمية من أجل مكافحة عمليات غسل الأموال، وضرورة قيام الأمم المتحدة بمساعدة الدول ماليا وفنيا للقضاء على عمليات غسل الأموال⁽⁸⁵⁾.

ثالثا /إجراءات تسليم المجرمين بين الدول

يعتبر المجتمع الدولي نظام تسليم المجرمين مظهراً من مظاهر التعاون الدولي في سبيل مكافحة الجريمة والحد من انتشارها، لا سيما في الوقت الحاضر، والذي تيسرت به طرق الهروب أمام المجرمين والانتقال من دولة إلى أخرى بأقصر وقت، وأقل جهد بفضل وسائل النقل الحديثة، وأصبح بإمكان هؤلاء المجرمين تشكيل عصابات دولية للإجرام تضم مجرمين من جنسيات مختلفة، ومن خصائص تلك التنظيمات أنها تتمتع بقدرة عالية على التكيف مع الظروف المستجدة، مما يعني ذلك تكثيف التعاون الدولي في القبض على المجرمين من قبل رجال الشرطة والقضاء في الدول المعنية وتسليمهم في إطار التعاون الدولي بين الدول⁽⁸⁶⁾.

⁽⁸⁴⁾ انظر: د. محمد محمود سعيد، جرائم غسل الأموال، أحكامها الموضوعية، وإجراءات ملاحقتها، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007م، ص148.

⁽⁸⁵⁾ انظر: د. محمود شريف بسيوني، غسل الأموال الاستجابات الدولية وجهود مكافحة الإقليمية والوطنية، مرج سابق، ص70.

⁽⁸⁶⁾ انظر: د. شريف سيد كامل، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001م، ص262.

وقد عرّف فقه القانون تسليم المجرم بأنه، الإجراء الذي تسلم به دولة شخصاً إلى دولة أخرى استناداً إلى معاهدة أو اتفاقية أو على أساس مبدأ المعاملة بالمثل بناءً على طلب الدولة الأخيرة، لانتهاكه في جريمة منسوبة إليه أو لتنفيذ عقوبة جنائية محكوم بها عليه⁽⁸⁷⁾.

ويعرّف كذلك تسليم المجرم بأنه، إجراء تتخلى بمقتضاه الدولة عن شخص موجود في إقليمها لدولة أخرى تطالب بتسليمه إليها لمحاكمته عن جريمة منسوبة إليه بارتكابها أو لتنفيذ عقوبة مقضي عليها بها من محاكم هذه الدولة⁽⁸⁸⁾.

وقد عالجت اتفاقية فيينا لسنة 1988 تسليم المجرمين في جرائم غسل الأموال وغيرها من جرائم المخدرات في الفقرة الأولى من المادة (6) منها على نحو متكامل بقولها: "تطبق هذه المادة على الجرائم التي تقررها الأطراف وفقاً للفقرة (1) من المادة (3)"⁽⁸⁹⁾.

وأكدت ذات الاتفاقية في الفقرة الثانية والثالثة من المادة (6) على تسليم المجرمين بقولها: "... 2 - تعتبر كل جريمة من الجرائم التي تنطبق عليها هذه المادة مدرجة كجريمة يجوز فيها تسليم المجرمين، في أية معاهدة لتسليم المجرمين سارية فيما بين الأطراف، وتتعهد الأطراف بإدراج تلك الجرائم في عداد الجرائم التي يجوز فيها تسليم المجرمين في أية معاهدة لتسليم المجرمين تعقد فيما بينها، 3 - إذا تلقى طرف، يخضع تسليم المجرمين لوجود معاهدة، طلب تسليم من طرف آخر لا يرتبط معه بمعاهدة تسليم، جاز له أن يعتبر هذه الاتفاقية الأساس القانوني للتسليم فيما يتعلق بأية جريمة تنطبق عليها هذه المادة. وعلى الأطراف، التي تستلزم وجود تشريع تفصيلي لاعتبار هذه الاتفاقية أساساً قانونياً لتسليم المجرمين، أن تنظر في سن هذا التشريع".

⁽⁸⁷⁾ انظر: د. محمد طلعت الغنيمي، الوجيز في قانون السلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1982م، ص361

⁽⁸⁸⁾ انظر: د. محمد الفاضل، التعاون الدولي في مكافحة الإجرام، ط4، مطبعة خالد ابن الوليد، دمشق، 1988م، ص52.

⁽⁸⁹⁾ حددت الفقرة الأولى الجرائم التي توجب تسليم المجرمين ومنها جريمة غسل الأموال بقولها: "تحويل الأموال أو نقلها مع العلم بأنها مستمدة من أية جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة، أو من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم، بهدف إخفاء أو تمويله المصدر غير المشروع للأموال أو قصد مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب مثل هذه الجريمة أو الجرائم على الإفلات من العواقب القانونية لأفعاله".

فنصت الفقرة الثانية من المادة (6) السادسة على تسليم المجرمين إذا كان بين الأطراف معاهدة، ونصت الفقرة الثالثة من ذات المادة على أنه يخضع تسليم المجرمين لوجود معاهدة - طلب تسليم من طرف آخر لا يرتبط معه بمعاهدة تسليم، جاز له أن يعتبر هذه الاتفاقية الأساس القانوني للتسليم فيما يتعلق بأية جريمة تنطبق عليها هذه المادة، وعلى الأطراف التي تستلزم وجود تشريع تفصيلي لاعتبار هذه الاتفاقية اساساً قانونياً لتسليم المجرمين، أن تنظر في سن هذا التشريع⁽⁹⁰⁾.

كما أجازت الفقرة (4) من المادة (6) للأطراف - التي لا تخضع تسليم المجرمين لوجود معاهدة- أن تسلّم بأن الجرائم التي تنطبق عليها هذه المادة جرائم يجوز فيها التسليم فيما بينها بقولها: "تُسلّم الأطراف، التي لا تخضع تسليم المجرمين لوجود معاهدة، بأن الجرائم التي تنطبق عليها هذه المادة جرائم يجوز فيها التسليم فيما بينها"⁽⁹¹⁾.

ولم تغفل الاتفاقية عن التأكيد بأن كل جريمة من الجرائم التي تنطبق عليها هذه المادة تعتبر مدرجة كجريمة يجوز فيها تسليم المجرمين، في أي معاهدة لتسليم المجرمين سارية فيما بين الأطراف، وتتعهد الأطراف بإدراج تلك الجرائم في عداد الجرائم التي يجوز فيها تسليم المجرمين في أية معاهدة لتسليم المجرمين تعقد فيما بينها، وهذا ما نصت عليه الفقرة الخامسة من المادة (6) من اتفاقية فيينا بقولها: "يخضع تسليم المجرمين، بما في ذلك الأسباب التي يجوز أن يستند إليها الطرف متلقي الطلب في رفض التسليم، للشروط التي ينص عليها قانون الطرف متلقي الطلب أو معاهدات تسليم المجرمين الواجبة التطبيق"⁽⁹²⁾.

⁽⁹⁰⁾ انظر: صابرينة دومي، رسالة ماجستير بعنوان (التعاون الدولي في مجال تسليم المجرمين)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي، 2016م، ص49.

⁽⁹¹⁾ انظر: د. محمود عبد الغني، تسليم المجرمين على أساس المعاملة بالمثل، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991م، ص56.

⁽⁹²⁾ انظر: د. سليمان عبد المنعم، الجوانب الإشكالية في النظام القانوني لتسليم المجرمين، (دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007م، ص32.

ونظرت الاتفاقية للتشريعات الوطنية بعين الاعتبار إذ أخضعت الاتفاقية تسليم المجرمين، والأسباب التي يجوز أن يستند إليها الطرف متلقي الطلب لرفض التسليم للشروط التي ينص عليها قانون الطرف متلقي الطلب أو معاهدات تسليم المجرمين الواجبة التطبيق⁽⁹³⁾.

وجديراً بالذكر أن الاتفاقية اجازت للدولة متلقيه الطلب أن ترفض الاستجابة لمثل هذه الطلبات عند وجود دواع كافية تؤدي إلى اعتقاد سلطاتها القضائية أو سلطاتها المختصة الأخرى بأن الاستجابة ستيسر ملاحقة أي شخص أو معاقبته بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو معتقداته أو أنها تلحق ضرراً لأي سبب من هذه الأسباب بأي شخص يمسه الطلب⁽⁹⁴⁾.

ومن أجل تدارك الآثار السلبية التي قد تتجم عن عدم التسليم فقد اجازت الاتفاقية للطرف متلقي الطلب، ومع مراعاة أحكام قانونه الداخلي وما يلزمه من معاهدات لتسليم المجرمين، وبناء على طلب من الطرف الطالب أن يحتجز الشخص المطلوب تسليمه إذا كان موجوداً في إقليمه، أو أن يتخذ التدابير الملائمة لضمان حضور ذلك الشخص عند إجراءات التسليم، وذلك إذا اقتنع الطرف متلقي الطلب بأن الظروف تبرر ذلك، وبأنها ظروف معجلة⁽⁹⁵⁾.

⁽⁹³⁾ وهذا ما نصت عليه الفقرة الخامسة من المادة (6) من اتفاقية فيينا بقولها: "يخضع تسليم المجرمين، بما في ذلك الأسباب التي يجوز أن يستند إليها الطرف متلقي الطلب في رفض التسليم، للشروط التي ينص عليها قانون الطرف متلقي الطلب أو معاهدات تسليم المجرمين الواجبة التطبيق".

⁽⁹⁴⁾ وهذا ما نصت عليه الفقرة السادسة من المادة (6) من اتفاقية فيينا بقولها: "لدى النظر في الطلبات الواردة عملاً بهذه المادة، يجوز للدولة متلقيه الطلب أن ترفض الاستجابة لمثل هذه الطلبات عند وجود دواع كافية تؤدي إلى اعتقاد سلطاتها القضائية أو سلطاتها المختصة الأخرى بأن الاستجابة ستيسر ملاحقة أي شخص أو معاقبته بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو معتقداته السياسية، أو أنها ستلحق ضرراً، لأي سبب من هذه الأسباب، بأي شخص يمسه الطلب".

⁽⁹⁵⁾ وهذا ما نصت عليه الفقرة الثامنة من المادة (6) من اتفاقية فيينا بقولها: "يجوز للطرف متلقي الطلب، مع مراعاة أحكام قانونه الداخلي وما يبرمه من معاهدات لتسليم المجرمين، وبناء على طلب من الطرف الطالب، أن يحتجز الشخص المطلوب تسليمه والموجود في إقليمه أو أن يتخذ تدابير ملائمة أخرى لضمان حضور ذلك الشخص عند إجراءات التسليم، وذلك متى اقتنع الطرف بأن الظروف تبرر ذلك وبأنها ظروف عاجلة".

وكذلك فقد أكدت الاتفاقية، ودون الإخلال بممارسة أي اختصاص قضائي جنائي مقرر وفقاً للقانون الداخلي للطرف الطالب، أن على الطرف الذي يوجد في إقليمه الشخص المنسوب إليه ارتكاب الجريمة اذا لم يسلمه بصدد جريمة منصوص عليها في الفقرة (1) من المادة (3) للأسباب المبينة في الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة (3) من المادة (4)، أن يعرض القضية على سلطاته المختصة بغرض الملاحقة، ما لم يتفق على خلاف ذلك مع الطرف الطالب، وذلك تداركاً لآثار عدم التسليم⁽⁹⁶⁾.

المطلب الثالث

التعاون الدولي والاعتراف بحجية الأحكام الجنائية للدول الأخرى

تُعد جريمة غسل الأموال إحدى أهم الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية والمدرة لربح كبير يستخدم مجرموها النظام المالي العالمي المفتوح للاستفادة من حركة رأس المال في مختلف بلدان العالم بهدف إخفاء المصدر غير المشروع لعائدات إجرامهم؛ وقد أصبح التبادل السريع للمعلومات والتعاون الدولي الفعال بين مختلف الهيئات في مختلف بلدان العالم من أهم الوسائل لتحقيق النجاح في مكافحة الجريمة المذكورة دولياً؛ وتعتبر المساعدة القانونية التبادلية (فرع أول) والاعتراف بحجية الأحكام الجنائية (فرع ثان) أهم إجراءات التعاون الدولي لمكافحة جريمة غسل الأموال.

أولاً : التعاون الدولي

⁽⁹⁶⁾ وهذا ما نصت عليه الفقرة التاسعة من المادة (6) من اتفاقية فيينا بقولها: "دون الإخلال بممارسة أي اختصاص قضائي أ- إذا: جنائي مقرر وفقاً للقانون الداخلي للطرف، على الطرف الذي يوجد في إقليمه الشخص المنسوب إليه ارتكاب الجريمة لم يسلمه بصدد جريمة منصوص عليها في الفقرة (1) من المادة (3)، للأسباب المبينة في الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة (2) من المادة (4)، أن يعرض القضية على سلطاته المختصة بغرض الملاحقة، ما لم يتفق على خلاف ذلك مع الطرف الطالب؛ ب- إذا لم يسلمه بصدد الجريمة المذكورة وقرر اختصاصه فيما يتصل بها وفقاً للفقرة الفرعية (ب) من الفقرة (2) من المادة (4) أن يعرض القضية على سلطاته المختصة بغرض الملاحقة، ما لم يطلب الطرف الطالب خلاف ذلك تمسكاً باختصاصه القضائي المشروع".

1- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية التي عقدت في فيينا لسنة 1988م:

حثت اتفاقية فيينا لسنة 1988 الدول الأطراف على أن تتعاون الدول فيما بينها من خلال تقديم المساعدة القانونية المتبادلة في أي تحقيقات وملاحقات وإجراءات قضائية تتعلق بأية جريمة منصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (3) بنص الفقرة الأولى من المادة (7) من هذه الاتفاقية بقولها: "تقدم الأطراف بعضها إلى بعض، بموجب هذه المادة، أكبر قدر من المساعدة القانونية المتبادلة في أي تحقيقات وملاحقات وإجراءات قضائية تتعلق بأية جريمة منصوص عليها في الفقرة (1) من المادة (3)"⁽⁹⁷⁾.

كما اجازت للأطراف أن تطلب المساعدة القانونية المتبادلة التي لأغراض أخذ شهادات الأشخاص أو إقراراتهم، وتبليغ الأوراق القضائية، وإجراء التفتيش والضبط، وفحص الأشياء وتفتد المواقع، والإمداد بالمعلومات والأدلة، وتوفير النسخ الأصلية أو الصور المصدقة من المستندات والسجلات، بما في ذلك السجلات المصرفية أو المالية أو سجلات الشركات أو العمليات التجارية، تحديد نوع المتحصلات أو الأموال أو الوسائط أو غيرها من الأشياء، أو تتبع أثرها لأغراض الحصول على أدلة⁽⁹⁸⁾.

وجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية لم تجز لأي دولة طرف في الاتفاقية أن تمتنع عن تقديم المساعدة القانونية المتبادلة، من الاتفاقية بحجة سرية العمليات المصرفية، وهذا ما نصت عليه الفقرة الخامسة من

⁽⁹⁷⁾ انظر: د. محمد علي العريان، عمليات غسل الأموال وآليات مكافحتها، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009م، ص 77.

⁽⁹⁸⁾ وهذا ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة (7) من اتفاقية فيينا لسنة 1988 بقولها: "يجوز أن تطلب المساعدة القانونية -أخذ شهادة الأشخاص أو إقراراتهم؛ ب-تبليغ الأوراق: المتبادلة التي تقدم وفقا لهذه المادة لأي من الأغراض التالية القضائية؛ ج-إجراء التفتيش والضبط؛ د-فحص الأشياء وتفتد المواقع؛ ه-الإمداد بالمعلومات والأدلة؛ و-توفير النسخ الأصلية أو الصور المصدّقة عليها من المستندات والسجلات، بما في ذلك السجلات المصرفية أو المالية أو سجلات الشركات أو العمليات التجارية؛ ر- تحديد كنه المتحصلات أو الأموال أو الوسائط أو غيرها من الأشياء أو اقتناء أثرها لأغراض الحصول على أدلة".

المادة (7) بقولها: "لا يجوز لأي طرف أن يتمتع عن تقديم المساعدة القانونية المتبادلة بموجب هذه المادة بحجة سرية العمليات المصرفية"⁽⁹⁹⁾.

ولم تكن المساعدة القانونية التي أقرتها الاتفاقية هي المساعدة القانونية الوحيدة، بل أقرت أشكال أخرى من المساعدة والتدريب⁽¹⁰⁰⁾، فعلى سبيل المثال لا الحصر فقد أوعزت الاتفاقية الدول الأطراف على إنشاء قنوات اتصال بين أجهزتها لتسهيل التبادل المأمون والسريع للمعلومات المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في الفقرة (1) من المادة (3) من هذه الاتفاقية، وتشجيع تبادل الموظفين وغيرهم من الخبراء⁽¹⁰¹⁾.

2- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو) لسنة 2000م(102):

سميت هذه الاتفاقية باتفاقية باليرمو) نسبة إلى مكان انعقاد في مدينة (باليرمو) الإيطالية، وقد حثت هذه الاتفاقية على المساعدة القانونية المتبادلة بين الأطراف⁽¹⁰³⁾.

⁽⁹⁹⁾ انظر: محمد شريط، رسالة ماجستير بعنوان (ظاهرة غسيل الأموال في نظر الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري دراسة تحليلية مقارنة)، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، 1431هـ-2009م، ص 217.

⁽¹⁰⁰⁾ وهذا ما نصت عليه الفقرة (3) من المادة (7) من الاتفاقية بقولها: "يجوز للأطراف أن يقدم بعضها إلى بعض أي أشكال أخرى من المساعدة القانونية المتبادلة يسمح بها القانون الداخلي للطرف متلقي الطلب".

⁽¹⁰¹⁾ وهذا ما نصت عليه الفقرة (8) من المادة (7) من الاتفاقية بقولها: "تعين الأطراف سلطة، أو عند الضرورة سلطات، تكون مسؤولة ومخولة لتنفيذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة أو لإحالتها إلى الجهات المختصة بغرض تنفيذها، ويتعين ابلاغ الأمين العام بالسلطة أو السلطات المعينة لهذا الغرض. وتحال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، وأية مراسلات تتعلق بها، فيما بين السلطات التي عينتها الأطراف؛ ولا يخل هذا الشرط بحق أي طرف في أن يشترط توجيه مثل هذه الطلبات والمراسلات إليه عن طريق القنوات الدبلوماسية، وفي الظروف العاجلة، حين توافق الأطراف، عن طريق قنوات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول)، إذا أمكن ذلك".

⁽¹⁰²⁾ اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2000

⁽¹⁰³⁾ انظر: د. خالد سليمان، تبييض الأموال، جريمة بلا حدود، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2004م، ص 186.

فقد نصت في المادة (7) منها على أنه: "أولاً - تحرص كل دولة طرف على: أ- أن تنشئ نظاماً داخلياً شاملاً للرقابة والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية وكذلك، حيثما يقتضي الأمر، سائر الهيئات المعرضة بشكل خاص ل غسل الأموال، ضمن نطاق اختصاصها، من أجل ردع وكشف جميع أشكال غسل الأموال، ويشدد ذلك النظام على متطلبات تحديد هوية الزبون وحفظ السجلات والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة؛ ب- أن تكفل، دون إخلال بأحكام المادتين (18 و 27) من هذه الاتفاقية، قدرة الأجهزة الإدارية والرقابية وأجهزة إنفاذ القانون وسائر الأجهزة المكرسة لمكافحة غسل الأموال (بما فيها السلطات القضائية، حيثما يقضي القانون الداخلي بذلك) على التعاون وتبادل المعلومات على الصعيدين الوطني والدولي ضمن نطاق الشروط التي يفرضها قانونها الداخلي، وأن تنتظر، تحقيقاً لتلك الغاية، في إنشاء وحدة استخبارات مالية تعمل كمركز وطني لجمع وتحليل وتعميم المعلومات عما يحتمل وقوعه من غسل للأموال. ثانياً - تنظر الدول الأطراف في تنفيذ تدابير مجدية لكشف ورصد حركة النقد والصكوك القابلة للتداول ذات الصلة عبر حدودها، رهناً بوجود ضمانات تكفل حسن استخدام المعلومات ودون إعاقة حركة رأس المال المشروع بأي صورة من الصور، ويجوز أن تشمل تلك التدابير اشتراط قيام الأفراد والمؤسسات التجارية بالإبلاغ عن تحويل الكميات الكبيرة من النقد ومن الصكوك القابلة للتداول ذات الصلة عبر الحدود. ثالثاً - لدى إنشاء نظام رقابي وإشرافي داخلي بمقتضى أحكام هذه المادة، ودون مساس بأي مادة أخرى من هذه الاتفاقية، يُهاب بالدول الأطراف أن تسترشد بالمبادرات ذات الصلة التي تتخذها المنظمات الإقليمية والأقليمية والمتعددة الأطراف لمكافحة غسل الأموال. رابعاً - تسعى الدول الأطراف إلى تطوير وتعزيز التعاون العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والثنائي بين الأجهزة القضائية وأجهزة إنفاذ القانون وأجهزة الرقابة المالية من أجل مكافحة غسل الأموال"، والمساعدة القانونية المتبادلة بين الأطراف تناولتها المادة (18) من هذه الاتفاقية؛ إذ جاءت متطابقة مع ما ذكرته اتفاقية فيينا مساعدة قانونية متبادلة بين الأطراف⁽¹⁰⁴⁾.

⁽¹⁰⁴⁾ نصت المادة (18) من اتفاقية (باليرمو) لسنة 2000 على أنه: "أولاً- تقدم الدول الأطراف، بعضها لبعض، أكبر قدر ممكن من المساعدة القانونية المتبادلة في التحقيقات والملاحقات والإجراءات القضائية فيما يتصل بالجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية، حسبما تنص عليه المادة 3، وتمتد كل منها الأخرى تبادلياً بمساعدة مماثلة عندما تكون لدى الدولة الطرف الطالبة دواع معقولة للاشتباه في أن الجرم المشار إليه في الفقرة 1 (أ) أو (ب) من المادة 3 ذو طابع عبر وطني، بما في ذلك أن ضحايا تلك الجرائم أو الشهود عليها أو عائداتها أو الأدوات المستعملة في ارتكابها أو الأدلة عليها توجد في الدولة الطرف

ثانياً/ الاعتراف بحجية الأحكام الجنائية للدول الاخرى

تعتبر فكرة تلازم لسياستين التشريعية والقضائية في المجال الجنائي من المسلمات البديهية، على خلاف الأحكام المدنية، فإن الأحكام الجنائية الصادرة عن محكمة أجنبية لم يكن لها قوة تنفيذية على إقليم دولة أخرى، ولكن العديد من المفاهيم المتعلقة بالسيادة الوطنية قد تغيرت أمام ثورة المواصلات والاتصالات من ناحية، وإمام استفحال ظاهرة الجريمة المنظمة من ناحية أخرى، الأمر الذي دفع المشرع الوطني إلى ان يتقبل في حدود معينة الاعتراف ببعض الآثار الأحكام الجنائية الصادرة عن محاكم دولة أخرى، دون أن يتخلى كلياً عن الاحتفاظ بهيمنة قانونه الوطني عند الحاجة⁽¹⁰⁵⁾.

إلا أن المجتمع الدولي شعر بخطورة إفلات الجناة من العقاب بسبب عدم جواز تطبيق نظام تسليم المجرمين، فقد عمد إلى البحث عن صيغة أخرى تمكن الحكم الجزائي من اتخاذ مجراه عن طريق التنفيذ؛ إذ أن بعض الدول قد لجأت إلى تضمين تشريعاتها أحكاماً خاصة بتنفيذ الحكم الجزائي الأجنبي، والبعض الآخر من الدول لجأت إلى الاعتماد على الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف حول ذلك، ولكن رغم

ثانياً-تقدم المساعدة القانونية المتبادلة بالكامل بمقتضى .متلقية الطلب وأن جماعة إجرامية منظمة ضالعة في ارتكاب الجرم قوانين الدولة الطرف متلقية الطلب ومعاهداتها واتفاقاتها وترتيباتها ذات الصلة، فيما يتصل بالتحقيقات والملاحظات والإجراءات القضائية المتعلقة بالجرائم التي يجوز تحميل هيئة اعتبارية المسؤولية عنها بمقتضى المادة (10) من هذه الاتفاقية في الدولة أ-الحصول : ثالثاً- يجوز أن تُطلب المساعدة القانونية المتبادلة، التي تقدم وفقاً لهذه المادة، لأي من الأغراض التالية.الطالبة على أدلة أو أقوال من الأشخاص؛ ب-تبليغ المستندات القضائية؛ ج-تنفيذ عمليات التفتيش والضبط والتجميد؛ د-فحص الأشياء والمواقع؛ هـ-تقديم المعلومات والأدلة والتقييمات التي يقوم بها الخبراء؛ و-تقديم أصول المستندات والسجلات ذات الصلة، بما فيها =السجلات الحكومية أو المصرفية أو المالية أو سجلات الشركات أو الأعمال، أو نسخ مصدقة عنها؛ ز- التعرف على عائدات الجرائم أو الممتلكات أو الأدوات أو الأشياء الأخرى أو اقتفاء أثرها لأغراض الحصول على أدلة؛ ح- تيسير مثول الأشخاص طواعية في الدولة الطرف الطالبة؛ ط-أي نوع آخر من المساعدة لا يتعارض مع القانون الداخلي للدولة الطرف متلقية الطلب".

⁽¹⁰⁵⁾ انظر: د. محمد الأمين البشري، بحث بعنوان (التحقيق في جرائم الحاسب الآلي)، مقدم إلى مؤتمر القانون والكمبيوتر

والإنترنت المنعقد في الفترة من 1 - 3 مايو/ 2000، كلية الشريعة والقانون، دولة الإمارات، ص1078.

أهمية التعاون الدولي في تنفيذ الأحكام الجزائية الأجنبية في مكافحة الجريمة، وخاصة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، إلا أنه لا ينبغي أن لا يعامل الحكم الجزائري الأجنبي شأنه شأن الحكم الوطني⁽¹⁰⁶⁾.

إن الاعتراف بالأحكام الجزائية الأجنبية في مكافحة الجريمة، وخاصة جرائم عبر الحدود بما فيها جريمة غسل الأموال يحمل بين طياته قدراً هائلاً من الأهمية، إلا أن الاتجاه الغالب بالنسبة للتشريعات الجزائية هو عدم تضمين تشريعاتها الداخلية أحكاماً خاصة بمسألة الاعتراف بالقوة التنفيذية للحكم الجزائري الصادر عن دولة أخرى لتتبع الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف، هي المصدر الذي من خلاله يمكن استقاء الأساس القانوني لهذا التعاون⁽¹⁰⁷⁾.

⁽¹⁰⁶⁾ هذا ورغم أهمية التعاون الدولي في تنفيذ الأحكام الجزائية الأجنبية في مكافحة الجريمة، إلا أن الفقهاء قد اختلفوا في ذلك فالإتجاه التقليدي يقوم على إنكار أي قيمة للأحكام الجزائية، في غير الدولة التي أصدرتها، بحيث يرى أنصار هذا الإتجاه ضرورة أن تظل هذه الأحكام في الإقليم الذي صدرت فيه دون جواز عبورها لهذا النطاق لكي يعتد بها في إقليم دولة أخرى، واستدلوا على ذلك بأن السلطة الوطنية ليست لها أدنى مصلحة في تنفيذ حكم أجنبي، وأن الإجراءات التي وضعتها الدولة إنما جاءت من أجل ضمان استتباب الأمن في إقليمها، وبالتالي فإن الاعتراف بالحكم الجزائري الأجنبي يؤدي إلى حلول القانون الأجنبي محل القانون الوطني على الرغم من الاختلاف الذي يمكن أن يكون بين القانون الذي صدر في ظلته الحكم والقانون الذي سينفذ هذا الحكم في ظلته، باعتبار أن القانون الجزائري يعد تعبيراً عن إرادة الأمة وتجسيداً لعاداتها وتقاليدها وأفكارها، إضافة إلى انتفاء شرط وحدة الخصوم للدفع بقوة الشيء المقضي به على اعتبار أن ذاتية النيابة العامة مختلفة من دولة إلى أخرى، بينما يقوم الإتجاه الحديث على فكرة حتمية الاعتراف بالأحكام الجزائية الأجنبية، ذلك أن تنفيذ هذه الأحكام يحقق مصلحة وطنية قبل المصلحة الدولية، بأن لا تصير الدولة ملاذاً وملجأً للمجرمين، إضافة إلى أن العالم يتجمع اليوم في تكتلات سياسية واقتصادية فرضتها عدة اعتبارات بعضها يرجع إلى التاريخ والمصير المشترك، والبعض الآخر يرجع إلى العادات والمصالح المشتركة وهو ما يتطلب تحقيق وحدة العدالة الجزائية بإيجاد إطار قانوني قضائي عالمي يكون للحكم الجزائري فيه قيمة أياً كان مكان صدوره، زيادة على تحقيق مبدأ المساواة بين الأفراد المواطنين والأجانب بضمان مبدأ عدم جواز مآخذة الشخص مرتين على ارتكابه نفس الفعل أو ذات الواقعة. أنظر أكثر تفصيلاً: د. جمال سيف فارس، التعاون الدولي في تنفيذ الأحكام الجنائية الأجنبية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007م، ص 73 وما بعدها.

⁽¹⁰⁷⁾ انظر: د. صالح جاد المنزلاوي، الاختصاص القضائي بالمنازعات الخاصة الدولية والاعتراف والتنفيذ الدولي للأحكام الأجنبية، دار الجامعة الجيدة، الإسكندرية، 2008م، ص 43.

وقد تناول الفقه تعريفاً للأحكام الأجنبية "بأنها الأحكام الصادرة باسم سيادة دولة أجنبية بغض النظر عن جنسية القضاة الذين يفصلون في الخصومة ودون الاهتمام بالمكان الذي صدر فيه" (108).

وعرّفت المادة (296) من قانون المرافعات المصري رقم (13) لسنة 1968 الأحكام الأجنبية بقولها: "الأحكام والأوامر الصادرة في بلد أجنبي يجوز الأمر بتنفيذها بنفس الشروط المقررة في قانون ذلك البلد لتنفيذ الأحكام والأوامر المصرية فيه".

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية فيينا لسنة 1988 عالجت موضوع الاعتراف بحجية الأحكام الجنائية الأجنبية الفقرتين (10 و 12) من المادة (6) المخصصة لموضوع تسليم المجرمين، وذلك تقادياً للآثار السلبية التي قد تنجم عن عدم التسليم (109).

فقد نصت الفقرة (10) من المادة (6) من اتفاقية فيينا على أنه: "إذا رفض طلب التسليم الرامي إلى تنفيذ عقوبة ما لأن الشخص المطلوب تسليمه من مواطني الطرف متلقي الطلب، ينظر الطرف متلقي الطلب، إذا كان قانونه يسمح بذلك وطبقاً لمقتضيات هذا القانون، وبناء على طلب من الطرف الطالب، في تنفيذ العقوبة المحكوم بها بموجب قانون الطرف الطالب، أو ما يتبقى من تلك العقوبة".

يتضح من هذا النص أنّ هناك شروطاً للاعتراف بحجية الأحكام الجنائية الأجنبية أقرتها الفقرة (10) من الاتفاقية أهمها (110):

- 1- أن يتم رفض طلب التسليم الرامي إلى تنفيذ عقوبة ما، من قبل الدولة المطلوب منها التسليم، لأن الشخص المطلوب تسليمه من مواطنيها.
- 2- أن يتم التنفيذ بناء على طلب الدولة التي طلبت التسليم فرفض.

(108) انظر: د. حفيظة السيد الحداد، النظرية العامة في القانون القضائي الخاص الدولي، ج2، الاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية وأحكام التحكيم، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005م، ص317.

(109) انظر: صقر بن هلال المطيري، رسالة ماجستير بعنوان (جريمة غسل الأموال " دراسة حول مفهومها ومعوقات التحقيق فيها وإشكاليات تنسيق الجهود الدولية لمواجهتها)، جامعة نايف العريف للعلوم الأمنية، 2004م، ص123.

(110) انظر: د. هشام خالد، ماهية الحكم القضائي الأجنبي (دراسة فقهية قضائية مقارنة في النظم القانونية)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2007م، ص309.

3- ان يسمح قانون الدولة المطلوب منها التسليم بذلك، وأن تراعي الأحكام التي ينص عليها هذا القانون في هذا الشأن.

4- أن يتعلق الأمر بتنفيذ العقوبة المحكوم بها بموجب قانون الدولة طالبة التسليم، أو بما يتبقى من تلك العقوبة.

وقد أجازت الاتفاقية للأطراف إبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة، خاصة أو عامة، بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن وبأشكال أخرى من العقوبة السالبة للحرية بسبب جرائم تنطبق عليها الفقرة (12) من المادة (6) إلى بلدانهم، لكي يملكو هناك باقي العقوبة المحكوم عليهم بها⁽¹¹¹⁾.

ويرى البعض أن الإشكاليه لا تكمن في وجود التشريعات التي تجرم غسل الأموال، فالتشريعات كثيرة سواء على المستوى العالمي أو الاقليمي، أو الوطني، وإن لم تكن بعض الدول لم تسن بعد التشريعات اللازمة لمكافحة غسل الأموال، ولكن المشكلة تكمن في عدم وجود التعاون الصادق والجاد من قبل بعض الدول لمكافحة غسل الأموال، نظرا لما تجنيه هذه الدول من أموال قذرة، ودون الاهتمام بمصادرها غير المشروعة بحجة أنها بحاجة لهذه الأموال من اجل التنمية، ومحاربة الفقر والبطالة وغيرها من الذرائع الباطلة، ولكن الأدهى من ذلك وأمر أن بعض الدول والمؤسسات المالية تقدم التسهيلات اللازمة لغاسلي الأموال القذرة مقابل العمولة التي تدفع لها، والتي وصلت حديثاً إلى حوالي 25% من قيمة الأموال التي ت غسل⁽¹¹²⁾.

وفي هذا السياق أيضاً، تم عقد اتفاقية في إطار الاتحاد الأوروبي للاعتراف بصلاحيه الأحكام الجزائية عالمياً، وذلك إيماناً من جانب الدول الأعضاء بضرورة إتباع سياسة جزائية مشتركة من أجل حماية المجتمع وتدعيم الترابط بينها في إطار احترام الكرامة الإنسانية وتعزيز إعادة تأهيل المذنبين، وذلك بغض

⁽¹¹¹⁾ نصت الفقرة (12) من المادة (6) من اتفاقية فيينا على أنه: "يجوز للأطراف أن تنتظر في إبرام اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف، خاصة أو عامة، بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن وبأشكال أخرى من العقوبة السالبة للحرية بسبب جرائم تنطبق عليها هذه المادة إلى بلدهم، لكي يكملوا هناك باقي العقوبة المحكوم عليهم بها".

⁽¹¹²⁾ انظر: د. محمد حنفي محمود، إعادة النظر في الأحكام الجنائية في القانون الفرنسي والتشريعات العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004م، ص88.

النظر عن مضمون الحكم المراد تنفيذه، سواء تضمن عقوبة سالبة للحرية أو عقوبة مالية تتمثل في الغرامة أو المصادرة أو عقوبة تكميلية⁽¹¹³⁾.

(¹¹³) V. Préambule de la Convention européenne sur la valeur internationale des jugements répressifs, Série des traités européens n° 70 Conseil de l'Europe, La-Haye, 28 . Vol. 1970.

الخاتمة:

وبعد الانتهاء من تلك الدراسة المتواضعة توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها:
اولاً - النتائج:

1- على بالرغم من أن جريمة غسل الأموال قديمة قدم التاريخ، إلا أنها اكتسبت طابعاً مراوفاً، وخصائص وصفات غامضة، ساعد على ذلك أن هذا النوع من الجرائم يمارسه بعض من أصحاب السلطة والنفوذ من الطبقات العليا في المجتمع، ومع تطور عمليات غسل الأموال، نشأت فئة من المجرمين تخصصوا في عمليات غسل الأموال واحترفوها ويطلق على هذه العملية تبييض الأموال.

2- غسل الأموال عبارة عن مجموعة العمليات المالية المتداخلة التي تتم داخل الدولة أو خارجها لإخفاء حقيقة الأموال أو طمس مصدرها غير المشروع وإظهارها في صورة أموال محصلة من مصدر مشروع.

3- حددت التشريعات العربية بما فيها التشريع المصري عدة صور وخصائص نصت عليها في قوانينها تهدف إلى توضيح وبيان جريمة غسل الأموال، فلو توفرت هذه الصور والخصائص لجريمة غسل الأموال جعلت للمجرمين وضعاً مثالياً، يتمثل لهم بإتاحة أفضل الفرص للجمع بين عنصري الكسب والأمن؛ لأن الغاية من غسل الأموال هي إضفاء صفة المشروعية على الأموال غير المشروعة التي تتحصل عليها عصابات الجريمة المنظمة.

4- إعمالاً لاتفاقية فيينا، وغيرها من المواثيق الدولية ذات الصلة، عمدت دول عديدة ومنها مصر إلى تضمين هذه الأفعال في قوانينها العقابية، وإن اختلفت في تعريفها لهذه الجريمة؛ لكن وبوجه عام فمن الثابت أن هناك اتفاقاً واسع النطاق على تطبيق النموذج القانوني الذي طرحته هذه الاتفاقية لمواجهة ظاهرة غسل الأموال.

5- أصبحت هناك قناعة في المجتمع الدولي بضرورة مواجهة هذه الجريمة مواجهة فعالة وشاملة لهذه الظاهرة الخطيرة، على المستويين الوطني والدولي، ولا يمكن أن تكون هناك جهود فعّالة وحاسمة بين المجتمع الدولي إلا أن يكون هناك تعاون مشترك وحثيث عن طريق اتفاقيات وإجراءات قانونية وإدارية صارمة لمكافحة هذه الجريمة والحد منها وردع المجرم بعقوبات رادعة بوسائل تكون جديرة بمكافحتها، وجهات تختص بهذه المكافحة على الصعيدين المحلي والدولي.

6- إن الأحكام الجنائية الصادرة عن محكمة أجنبية لم يكن لها قوة تنفيذية على إقليم دولة أخرى، ولكن العديد من المفاهيم المتعلقة بالسيادة الوطنية قد تغيرت أمام ثورة المواصلات والاتصالات من ناحية،

وامام استفحال ظاهرة الجريمة المنظمة من ناحية أخرى، الأمر الذي دفع المشرع الوطني إلى ان يتقبل في حدود معينة الاعتراف ببعض الآثار الأحكام الجنائية الصادرة عن محاكم دولة أخرى، دون أن يتخلى كلياً عن الاحتفاظ بهيمنة قانونه الوطني عند الحاج.

ثانياً-التوصيات:

- 1- نقتراح بضرورة التقيد بتدرج وتسلسل الهيكل التنظيمي والإداري المترابط في العمل المصرفي في الدوائر المصرفية والمعنية بالمال، مع وضع حدود واضحة للمسؤوليات والمهام، لإيجاد نوع من الرقابات المتواترة، وهذا ما يكبح من استخدام المتحايين والمجرمين للتسهيلات المصرفية في سبيل غسل الأموال والانفلات من السلطات الرقابية، والافلات من العقاب.
- 2- نوصي في تعميق أواصر التعاون الدولي بين دولة قطر ودول العالم في مجال مكافحة الإجرام الاقتصادي و غسل الأموال خدمة للمجتمع الدولي والإنسانية جمعاء، ومتابعة كل ما جديد في عالم مكافحة غسل الأموال.
- 3- نوصي الجهات المختصة في دولة قطر بتشديد الرقابة على الأموال التي تدخل المصارف (البنوك)، ومعرفة مصادر الأموال التي يفتح أصحابها حسابات في هذه المصارف، خاصة إذا كان المبالغ كبيرة وتحوم حولها الشكوك بأنها مبالغ كسب غير مشروع.
- 4- الاستفادة من خبرة عدد من المصارف العالمية التي تتجه نحو مكافحة غسل الأموال والعمل على إيجاد آلية تنسيق وتعاون دولي من تبادل المعلومات والخبرات القانونية والمالية والنقدية التي من شأنها أن تؤدي دوراً هاماً في مكافحة غسل الأموال.

المراجع:

اولاً- كتب اللغة العربية:

- 1- ابن منظور، لسان العرب "مادة غسل"، ج11، دار صادر، بيروت، 1414هـ.

- 2- أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، 1399هـ - 1979م،
- 3- أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، دار الكتب العلمية، 1417هـ - 1997م.
- 4- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج2، مكتبة الشروق، 2004م. ثانياً-الكتب القانونية:
- 5- د. إبراهيم حامد الطنطاوي، المواجهة التشريعية لغسيل الأموال في مصر (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003م.
- 6- د. أحمد بن محمد العمري، جريمة غسل الأموال نظرة دولية لجوانبها الاجتماعية والنظامية والاقتصادية)، كتاب الرياض، مؤسسة الإمامة الصحفية، الرياض، 1420هـ - 2000م.
- 7- أروى فايز الفاعوري، وإيناس محمد قطيشات، جريمة غسل الأموال (المدلول العام والطبيعة القانونية)، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2002م.
- 8- د. أشرف توفيق شمس الدين، قانون مكافحة غسل الأموال، دراسة مقارنة، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007م.
- 9- د. توركنيس يوسف داود، الجريمة المنظمة، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001م.
- 10- د. جلال وفاء محمدين، مكافحة غسل الأموال طبقاً للقانون الكويتي رقم (35) لسنة 2002 مقارنة بكل من القانون المصري واللبناني والإماراتي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2004م.
- 11- د. جمال سيف فارس، التعاون الدولي في تنفيذ الأحكام الجنائية الأجنبية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007م.
- 12- د. حفيظة السيد الحداد، النظرية العامة في القانون القضائي الخاص الدولي، ج2، الاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية وأحكام التحكيم، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005م.
- 13- المستشار خالد بن محمد الشريف، جريمة غسل الأموال والجرائم المرتبطة بها، دراسة مقارنة، ط1، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 1433هـ - 2012م.

- 14- د. خالد سليمان، تبييض الأموال، جريمة بلا حدود، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2004م.
- 15- د. سليمان عبد المنعم، الجوانب الإشكالية في النظام القانوني لتسليم المجرمين، (دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007م.
- 16- د. سليمان عبد المنعم، مسؤولية المصرف الجنائية عن الأموال غير النظيفة، ظاهرة غسل الأموال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999م.
- 17- د. سيد أحمد عبد الخالق، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997م.
- 18- د. شريف سيد كامل، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001م.
- 19- د. صالح جاد المنزلاوي، الاختصاص القضائي بالمنازعات الخاصة الدولية والاعتراف والتنفيذ الدولي للأحكام الأجنبية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008م.
- 20- د. عبد الفتاح بيومي حجازي، جريمة غسل الأموال بين الوسائط الإلكترونية ونصوص التشريع، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005م.
- 21- د. عبد الله بن جهيم الزمامي، غسل الأموال في المملكة العربية السعودية: دراسة قانونية، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 1431هـ-2010م.
- 22- د. عبد المجيد محمود عبد المجيد، الفساد، ج1، (تعريفه، صورته، علاقته بالأنشطة الإجرامية الأخرى)، ط1، دار نهضة مصر للنشر، القاهرة، 2014م.
- 23- د. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، دار الجامعية، الإسكندرية، 2001م.
- 24- د. عبد المنعم سليمان، مسؤولية المصرف الجنائية عن الأموال غير النظيفة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999م.
- 25- د. مجموعة خبراء، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ط1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2020م.
- 26- د. محسن أحمد الخضيرى، غسل الأموال (الظاهرة — الأسباب — العلاج)، ج1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002م.

- 27- د. محمد العشماوي و د. عبد الوهاب العشماوي، قواعد المرافعات في التشريع المصري المقارن، ج1، مكتبة الآداب، القاهرة، 1958م.
- 28- د. محمد الفاضل، التعاون الدولي في مكافحة الإجرام، ط4، مطبعة خالد ابن الوليد، دمشق، 1988م.
- 29- د. محمد حنفي محمود، إعادة النظر في الأحكام الجنائية في القانون الفرنسي والتشريعات العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004م.
- 30- د. محمد سامي الشوا، السياسة الجنائية في مواجهة غسل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001م.
- 31- د. محمد طلعت الغنيمي، الوجيز في قانون السلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1982م.
- 32- د. محمد علي العريان، عمليات غسل الأموال وآليات مكافحتها، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009م.
- 33- د. محمد فتحي عيد، الإجرام المعاصر، منشورات أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1999م.
- 34- د. محمد محمود سعيد، جرائم غسل الأموال، أحكامها الموضوعية، وإجراءات ملاحقتها، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007م.
- 35- د. محمود رجب فتح الله، ظاهرة غسل الاموال خارج الحدود وأثرها على فعالية المصارف، ط1، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2016م.
- 36- د. محمود شريف بسيوني، غسل الأموال الاستجابات الدولية وجهود مكافحة الإقليمية والوطنية، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2004م.
- 37- د. محمود عبد الغني، تسليم المجرمين على أساس المعاملة بالمثل، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991م.
- 38- د. محمود كبش، السياسة الجنائية في مواجهة غسل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001م.
- 39- د. محمود محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983م.

- 40- د. مخلص إبراهيم المبارك، غسل الأموال (التجريم والمكافحة)، ط2، دار عكرمة، دمشق، 2004م.
- 41- د. مصطفى طاهر، المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002م.
- 42- د. مصطفى طاهر، المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات، مطابع الشرطة، القاهرة، 2007م.
- 43- د. مفيد نايف الدليمي، غسيل الأموال في القانون الجنائي "دراسة مقارنة"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، 2005م.
- 44- د. منى الأشقر، تبييض الأموال الناتجة عن الإتجار غير المشروع بالمخدرات، مركز المعلوماتية القانونية في الجامعة اللبنانية، بيروت، 1995م.
- 45- د. نادر عبد العزيز شافي، تبييض الأموال، (دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001م.
- 46- د. نبيه صالح، جريمة غسل الأموال في ضوء الإجراء المنظم والمخاطر المترتبة عليها، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006م.
- 47- د. هشام خالد، ماهية الحكم القضائي الأجنبي (دراسة فقهية قضائية مقارنة في النظم القانونية)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2007م.
- 48- المحامية هيام الجراد، المد والجزر بين السرية المصرفية وتبييض الأموال، دراسة مقارنة لقوانين التي تحكم السرية المصرفية وتبييض الأموال، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004م.

ثالثاً- الرسائل والبحوث العلمية:

- 49- أحمد محمود الحياصات، رسالة ماجستير بعنوان (معوقات مكافحة جريمة غسل الأموال)، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمّان، 2009م.

- 50- حامد عبد اللطيف عبد الرحمن، رسالة ماجستير بعنوان (جريمة غسل الأموال وسبل مكافحتها)، كلية تدريب الضباط، الأكاديمية الملكية للشرطة، مملكة البحرين، 1433هـ-2012م.
- 51- خالد بن عبد الرحمن الحميدي، رسالة ماجستير (التحريض على جريمة تعاطي المخدرات، دراسة تأصيلية مقارنة)، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1429هـ-2008م.
- 52- دانة نبيل شحده المنتشة، رسالة ماجستير بعنوان (الوسائل الدولية في مكافحة جريمة غسل الأموال)، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2018م.
- 53- د. نيا ب موسى البدينة، بحث بعنوان (المنظور الاقتصادي والتقني والجريمة المنظمة)، سلسلة أبحاث منشورة حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999م.
- 54- صابرينة دومي، رسالة ماجستير بعنوان (التعاون الدولي في مجال تسليم المجرمين)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي، 2016م.
- 55- صقر بن هلال المطيري، رسالة ماجستير بعنوان (جريمة غسل الأموال " دراسة حول مفهومها ومعوقات التحقيق فيها وإشكاليات تنسيق الجهود الدولية لمواجهتها)، جامعة نايف العريف للعلوم الأمنية، 2004م.
- 56- ضاوي جزّاع زين المطيري، رسالة ماجستير بعنوان (المسؤولية الجنائية للاشتراك بالمساعدة، دراسة مقارنة)، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2011م.
- 57- د. محمد أمين البشري، بحث بعنوان (التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة)، سلسلة أبحاث منشورة حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999م.
- 58- محمد شريط، رسالة ماجستير بعنوان (ظاهرة غسيل الأموال في نظر الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري دراسة تحليلية مقارنة)، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، 1431هـ-2009م.
- 59- د. محمّد محي الدّين عوض، بحث بعنوان (جرائم غسيل الأموال)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1425هـ-2004م.
رابعاً-الدوريات والمجالات العلمية:
- 60- د. أحمد فتحي سرور، بحث بعنوان (بعض التدابير للمحافظة على الأموال العامة)، منشور في مجلة القانون والاقتصاد، السنة (73)، العدد الرابع، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1967م.

- 61- د. السيد أحمد عبد الخالق، بحث بعنوان (الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسل الأموال)، منشور في مجلة كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 1997م.
- 62- د. حسام العبد، بحث بعنوان (غسيل الاموال في الخدمات البنكية الخاصة)، منشور في مجلة البنوك في الأردن، المجلد العشرون، العدد التاسع، تشرين الثاني/ 2001.
- 63- د. عبدالله عزت بركات، بحث بعنوان (ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي)، منشور في مجلة اتفاقيات شمال أفريقيا، العدد الرابع، 2017م.
- 64- د. يونس عرب، بحث بعنوان (جرائم غسيل الاموال واتجاهات مكافحتها)، منشور في مجلة البنوك في الاردن، المجلد التاسع عشر، العدد العاشر، كانون الأول/ 2000. خامساً- المؤتمرات والندوات العلمية:
- 65- د. خالد سعد زغلول حلمي، بحث بعنوان (ظاهرة غسيل الأموال ومسؤولية البنوك في مكافحتها)، مقدم إلى مؤتمر العمالة المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، دبي، 9-11 / أيار / 2003.
- 66- د. عقل يوسف مقابلة، بحث بعنوان (جريمة غسيل الأموال في عصر العولمة)، مقدم الى المؤتمر العلمي عن الجريمة الاقتصادية، المنعقد في كلية الحقوق، جامعة جرش الأهلية، خلال الفترة من 29-2002/4/30.
- 67- د. محمد الأمين البشري، بحث بعنوان (التحقيق في جرائم الحاسب الآلي)، مقدم إلى مؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت المنعقد في الفترة من 1 - 3 مايو/ 2000، كلية الشريعة والقانون، دولة الإمارات.
- 68- د. محمد مرعي مرعي، بحث بعنوان (غسيل الأموال في البلدان العربية، الدوافع، التسهيلات، الأدوات، المؤشرات، والنتائج)، ندوة السياسات المالية العامة وغسيل الأموال، دمشق، للفترة 20-2005/11/24.

سادساً-الإتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية :

أ-الإتفاقية الدولية:

69- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 (المتعارف عليها باتفاقية فيينا).

70- الاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية لسنة 2000 (المتعارف عليها باتفاقية باليرمو).

71- وثيقة الاعلان السياسي (القمة العالمية للمخدرات) لسنة 1998م.

72- إعلان كنجستون لسنة 1992م.

73- إدارة (فوباك) التابعة للإنتربول الدولي لسنة 1993م.

74- المؤتمر الوزاري العالمي لمكافحة الجريمة الدولية المنظمة لسنة 1994م.

ب- الإتفاقيات الإقليمية:

75- اتفاقية المجلس الأوروبي بشأن غسل وإجراءات ضبط ومصادرة متحصلات الجريمة لسنة 1990 (ستراسبورج).

76- الاتفاقية العربية لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1994م.

77- إعلان الدول الأمريكية (IXtapa) في المكسيك لسنة 1990م.
سابعاً- التشريعات والقوانين:

78- القانون المصري رقم (80) لسنة 2002 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال والمعدل بالقانون رقم (78) لسنة 2003.

79- قانون المبادئ الصادر عن لجنة بازل (Basle) لسنة 1988م.

80- قانون العقوبات الفرنسي رقم (392) لسنة 1996م.

81- القانون الأساسي التونسي رقم (26) لسنة 2015م.

82- القانون العربي الموحد النموذجي للمخدرات لسنة 1986م.

83- قانون المرافعات المصري رقم (13) لسنة 1968م.

ثامناً-المراجع الأجنبية:

84- Gerald L. Hilsher: Banking Secrecy: Coping with Money Laundering in the Internationl Arena, 1988.

85- V. Prambule de la Convention europenne sur la valeur internationale des jugements repressifs, Serie des traites europeens no 70 Conseil de l'Europe, La-Haye, 28 . Vol. 1970.

الصفحة	الموضوع
5	مقدمة
8	المبحث الأول: مفهوم جريمة غسل الأموال
8	المطلب الأول: تعريف جريمة غسل الأموال.
13	المطلب الثاني: صور جريمة غسل الأموال وخصائصها.
19	المطلب الثالث: خصائص جريمة غسل الأموال.
24	المبحث الثاني: الجهود الدولية والاقليمية لمجابهة جريمة غسل الأموال
26	المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية والاقليمية لمكافحة جريمة غسل الأموال
32	المطلب الثاني: توسيع معايير الاختصاص القضائي
43	المطلب الثالث: التعاون الدولي والاعتراف بحجية الأحكام الجنائية للدول الاخرى
51	الخاتمة: النتائج والتوصيات.
53	المراجع العربية
60	المراجع الاجنبية
61	الفهرس